ميزانية 2023
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

بيـان
الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1444-1445هـ (2023م)

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية	04
أولًا: التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2023م والمدى المتوسط	09
أ. تطورات الاقتصاد العالمي	10
ب. تطورات الاقتصاد المحلي	15
ثانيًا: التطورات والتقديرات المالية لعام 2023م والمدى المتوسط	25
أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2022م	27
ب. ميزانية عام 2023م وتقديرات المدى المتوسط	36
ج. النفقات في ميزانية 2023م على مستوى القطاعات	43
د- الإنفاق الاستراتيجي والممكنات الاقتصادية لعام 2023م والمدى المتوسط	69
ثالثًا: أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية	83

مقدمة

يسر وزارة المالية أن تصدر بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م الذي يعرض تفاصيل الميزانية المعتمدة من حيث الإيرادات، والنفقات بحسب التقسيم الاقتصادي وعلى مستوى القطاعات وأهم المشاريع والبرامج، ومستويات العجز/ الفائض والدين والاحتياطي. كما يتضمن عرضًا لأبرز التطورات المالية والاقتصادية لعام 2022م والإطار المالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد على المدى المتوسط، وأهم الممكنات المالية والاقتصادية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط.

ويمثل البيان استمرارًا لنهج وزارة المالية، وفق التوجيهات الكريمة، في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشفافية التي تعد أحد الركائز في عملية تطوير إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ورفع كفاءة إدارة المالية العامة. وتبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة يتبع دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، ووفقاً للأساس النقدي.

الملخص التنفيذي
للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

تهدف المملكة إلى التقدم بوتيرة أعلى في عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة عبر تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ورفع جودة الحياة في المملكة وفقاً لرؤية المملكة 2030. تستهدف هذه الإصلاحات تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوفير فرص توظيف أكبر، ورفع مستوى الخدمات الأساسية والاجتماعية للمواطنين والمقيمين والزائرين، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنمية المحتوى المحلي والصناعة المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات، وفي الوقت نفسه تعزيز الموقف المالي القوي للمملكة.

حقق الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال العام 2022م متجاوزاً التوقعات السابقة المحلية والدولية لأداء اقتصاد المملكة رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، وحالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية واستمرار تحديات سلاسل الإمداد وتشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية، إلا أن السياسات التي نفذتها الحكومة استباقياً ساهمت في الحد من تأثير هذه التحديات على اقتصاد المملكة.

إن الأداء الاقتصادي الإيجابي والإصلاحات المالية التي تمت منذ انطلاق الرؤية انعكست على المؤشرات المالية، مما أتاح مساحة مالية إضافية مكنت من تسريع الإنفاق على البرامج والمشاريع والاستراتيجيات المرتبطة برؤية المملكة 2030 والتي بدورها تزيد وتسرع تحقيق عوائد اقتصادية ومكاسب اجتماعية سيكون لها أثر إيجابي على المالية العامة في المديين المتوسط والطويل، مع المحافظة على تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتعجيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للرؤية.

وتأتي الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م داعمة لاستمرار الاستدامة المالية واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة إلى تقوية الموقف المالي للمملكة وتعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة. كما تسعى الحكومة إلى مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات الداعمة للنمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة بوتيرة متسارعة.

ويشهد اقتصاد المملكة تنامياً في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص على المدى المتوسط والبعيد. ويأتي على رأس تلك الممكنات المساهمة التنموية الفعالة التي يقوم بها كل من صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، لما لهما من دور مكمل لما ينفق عليه من الميزانية في إطار متسق ومتكامل.

وتبعاً للتطورات في الأنشطة الاقتصادية، يتوقع أن يساهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) والاستراتيجية الوطنية للصناعة في تحقيق قيمة مضافة أعلى في الاقتصاد، إضافة إلى الدور المهم للاستراتيجية الوطنية للاستثمار في تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات للمملكة، حيث تهدف هذه البرامج إلى تعزيز أداء القطاع الخاص إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي مما ينعكس إيجابيًا على أداء المالية العامة.

كما تواصل الحكومة جهودها في تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة سابقاً مثل برنامج التحول الوطني وتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وجودة الحياة وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، ومبادرة السعودية الخضراء، وغيرها من برامج ومبادرات ومشاريع، التي من شأنها أن تحقق تغيرات هيكلية إيجابية تؤدي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وحماية البيئة والمناخ ورفع مستوى جودة حياة المواطنين والمقيمين والخدمات المقدمة لهم.

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية العام 2022م حتى نهاية الربع الثالث نمواً بنسبة 10.2%[1]، حيث شهدت الأنشطة النفطية نمواً بمعدل 19.0% نتيجة لارتفاع إنتاج النفط حتى الربع الثالث من العام الحالي التزاماً باتفاقية أوبك+، كما شهدت الأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 5.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك إلى استمرار جهود الحكومة الهادفة لرفع كفاءة الاقتصاد المحلي وتنويع قاعدته الإنتاجية بتفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه لتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المحلي. وتشير التقديرات الأولية لعام 2022م إلى تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالتقديرات السابقة حيث يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.5% مدفوعاً بالنمو في الناتج المحلي للأنشطة النفطية والنمو في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية والذي من المتوقع أن يسجل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي الملحوظ للمؤشرات الاقتصادية خلال العام الجاري. ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 2.6% بنهاية عام 2022م في ظل الظروف العالمية الاستثنائية.

[1] بيانات النصف الأول فعلية بينما الربع الثالث حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء.

هذا وتشير التقديرات الأولية لعام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 3.1% مدعوماً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، حيث من المقدر أن يقود الاستثمار والاستهلاك الخاص هذا النمو، انعكاساً للجهود والمبادرات الممكنة للقطاع الخاص ليكون هو المحرك الرئيسي في النمو الاقتصادي، مع استمرار العمل على تحسين وتطوير البيئة التشريعية والاستثمارية بهدف استقطاب مزيد من استثمارات القطاع الخاص بالتزامن مع مواصلة الحكومة تنفيذ برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030.

وعلى جانب تطورات الأداء المالي في عام 2022م، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,234 مليار ريال بارتفاع نسبته 27.8% مقارنة بالعام 2021م وبنسبة 18.0% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ ويعود ذلك إلى استمرار التعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي والجهود والمبادرات في تطوير الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل، إضافة إلى التطورات التي شهدتها أسواق البترول حيث وصل متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 101.7 دولار للبرميل حتى شهر أكتوبر 2022م مقارنة بحوالي 69.5 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2023م حوالي 1,130 مليار ريال وصولاً إلى 1,205 مليار ريال في عام 2025م، وتتسم هذه التوقعات بالتحفظ بما يتماشى مع التوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية، وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية، أعدت ثلاث سيناريوهات للإيرادات لعام 2023م، أولاً: السيناريو الأساسي وهو المستخدم في تقديرات الإيرادات في الميزانية حيث تبلغ حوالي 1,130 مليار ريال أخذاً في الاعتبار التطورات المحلية والعالمية. ثانياً: سيناريو يأخذ بالاعتبار تحقيق إيرادات بمستويات أقل من السيناريو الأساسي تقدر بنحو 1,029 مليار ريال، ثالثاً: سيناريو يأخذ بالاعتبار تحقيق إيرادات بمستويات أعلى من السيناريو الأساسي لتبلغ حوالي 1,292 مليار ريال، حيث إن التخطيط المالي للميزانية مستعد للتعامل مع أي من هذه السيناريوهات خاصة مع وجود مرونة في النفقات العامة.

من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2022م حوالي 1,132 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 9.0% عن المنصرف الفعلي لعام 2021م وبنحو 18.5% عن الميزانية المعتمدة؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى احتواء المملكة للتحديات الاقتصادية التي شهدها العالم بالسيطرة على

مستويات التضخم، وتعويض التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية والرأسمالية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، إضافة إلى تسريع تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030 والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

تعتزم الحكومة خلال العام القادم والمدى المتوسط مواصلة جهودها في رفع كفاءة الإنفاق والضبط المالي واستكمال تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، حيث تستهدف تحقيق التنمية الشاملة على المستويين المناطقي والقطاعي في المملكة، وتطوير القطاعات الواعدة التي تساهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية على المدى المتوسط والطويل، كذلك توطين الصناعات العسكرية، مع استمرار المملكة في تنفيذ برامج ومبادرات منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، وعليه من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,114 مليار ريال لعام 2023م وصولًا لنحو 1,134 مليار ريال في عام 2025م.

وعلى الرغم من تطورات الأحداث الاقتصادية العالمية وما تواجهه من ضغوط تضخمية واضطرابات جيوسياسية، إلا أن الحكومة نجحت في استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، فمن المقدر أن تحقق الميزانية فائضاً بنحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط بما يتماشى مع مستهدفات التخطيط المالي ومؤشرات الاستدامة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية ستوجه لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، واستغلال الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقياً لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، ولتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك يتوقع أن يبلغ الدين العام حوالي 951 مليار ريال أي 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م مع توقعات لاستمراره بهذه المستويات على المدى المتوسط.

كما تهدف ميزانية العام 2023م إلى الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بجزء من الفوائض المتوقع تحقيقها ليصل بذلك إلى حوالي 399 مليار ريال بنهاية العام 2023م.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2021	ميزانية 2022	توقعات 2022	ميزانية 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
إجمالي الإيرادات	965	1,045	1,234	1,130	1,146	1,205
إجمالي النفقات	1,039	955	1,132	1,114	1,125	1,134
عجز / فائض الميزانية	73-	90	102	16	21	71
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.3-	%2.5	%2.6	%0.4	%0.5	%1.7
الدين العام	938	938	985	951	959	962
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%30.0	%25.9	%24.9	%24.6	%24.2	%22.6

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ميزانية 2023
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

01

التطورات والآفاق الاقتصادية

لعام 2023م والمدى المتوسط

أولًا: التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2023م والمدى المتوسط

أ/ تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

واجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات خلال العام الحالي 2022م بعد تعافٍ مبدئي في عام 2021م، حيث دخل النمو الاقتصادي العالمي في حالة من عدم اليقين وسط المخاطر المتزايدة بما في ذلك التحديات الجيوسياسية التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، وارتفاع معدلات التضخم وخصوصاً أسعار الغذاء والطاقة إلى مستويات غير مسبوقة منذ فترة السبعينات في الكثير من الدول، وما صاحبها من تشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية، حيث دفعت هذه العوامل العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للعامين الحالي والقادم.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2022م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 6.0% في عام 2021م إلى 3.2% في عام 2022م ثم 2.7% في عام 2023م. ومن المتوقع أن تزداد حدة تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة بشكل عام ليصل النمو إلى 2.4% للعام 2022م، ونحو 1.1% للعام 2023م، وهو ما يعكس إلى حد كبير المساعي المتواصلة لتقليص التوسع في السياسة المالية العامة والنقدية الذي كان سائداً خلال فترة الجائحة، وكذلك بهدف مجابهة التضخم المرتفع.

في مقابل ذلك تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي ليصل إلى 8.8% لعام 2022م، و6.5% لعام 2023م. كما يُتوقع أن يصل معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة لعام 2022م نحو 7.2% و9.9% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2023م نحو 4.4% و8.1% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

كما توقع البنك الدولي تباطؤ النمو العالمي إلى 2.9% عام 2022م و3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تباطؤاً بمعدل 3.0% عام 2022م و2.2%

عام 2023م، وذلك بسبب التحديات الرئيسة التي تواجه العالم في ظل استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي

العـــــام	2020 فعلي	2021 فعلي	2022 توقعات	2023 توقعات
الاقتصاد العالمي	**%3.0-**	**%6.0**	**%3.2**	**%2.7**
اقتصادات الدول المتقدمة	%4.4-	%5.2	%2.4	%1.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	%1.9-	%6.6	%3.7	%3.7
الولايات المتحدة الامريكية	%3.4-	%5.7	%1.6	%1.0
الصين	%2.2	%8.1	%3.2	%4.4
اليابان	%4.6-	%1.7	%1.7	%1.6
الهند	%6.6-	%8.7	%6.8	%6.1
منطقة اليورو	%6.1-	%5.2	%3.1	%0.5
المملكة العربية السعودية	**%4.1-**	**%3.2**	**%7.6**	**%3.7**
التضخم				
التضخم العالمي	**%3.2**	**%4.7**	**%8.8**	**%6.5**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%0.7	%3.1	%7.2	%4.4
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	%5.1	%5.9	%9.9	%8.1

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2022م

مؤشر مديري المشتريات عالميًا

يقدم مؤشر مديري المشتريات نظرة عامة عن حالة الاقتصاد في القطاع الخاص غير المنتج للنفط عالمياً، وهو أحد المؤشرات الدولية الرئيسة. إذ سجل المؤشر تباطؤاً وتذبذباً في النشاط الاقتصادي والإنتاج الصناعي العالمي في بعض الدول بعد التحسن الذي حدث في بداية العام، وذلك بعد التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة "كوفيد - 19". حيث بدأ المؤشر بالانخفاض في الصين منذ شهر فبراير 2022م، وذلك بسبب عمليات الإغلاق التي شهدتها الصين. كما شهد المؤشر تراجعاً في كل من كوريا الجنوبية ومنطقة اليورو منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر من العام الحالي لتدخل في مرحلة الانكماش مما أثّر على الأداء العام للصناعات التحويلية.

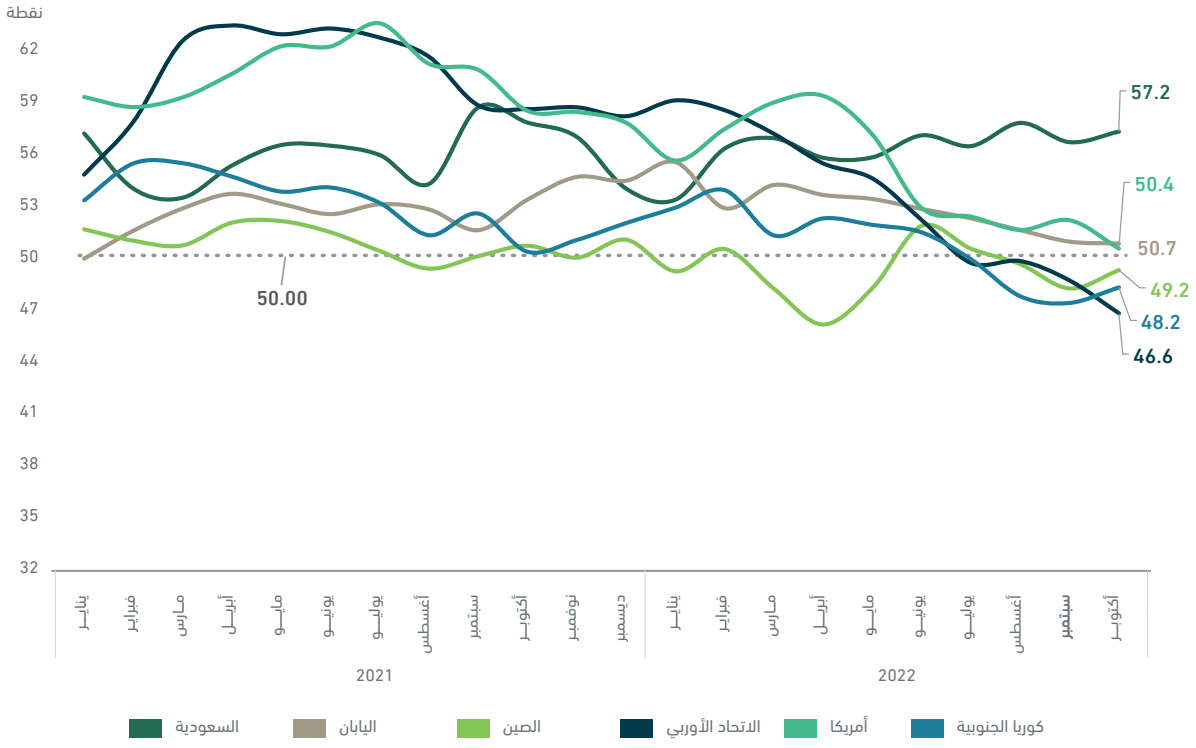

المصدر: IHS Markit

أسواق البترول

وفيما يخص أسواق البترول، فقد ارتفع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام 2022م وحتى نهاية شهر أكتوبر من نفس العام بنسبة 46% ليسجل حوالي 101.7 دولار للبرميل مقابل 69.5 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجلت أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال العام 2022م أعلى مستوياتها منذ يوليو 2008م، ليصل سعر الإغلاق إلى 127.98 دولار للبرميل في 8 مارس 2022م. وبالرغم من حالة عدم اليقين التي مرت بها الأسواق العالمية خلال العام في ظل الأحداث الجيوسياسية والمخاوف الاقتصادية وتشديد السياسات النقدية لكبح جماح التضخم حول العالم، فقد اتسم سوق البترول بالاستقرار مقارنة بأسواق الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، حيث أسهم اتفاق أوبك+ في دعم استقرار السوق البترولية بشكل خاص، وموازنة العرض مع التعافي المتدرج للطلب العالمي على البترول بعد انحسار جائحة كورونا.

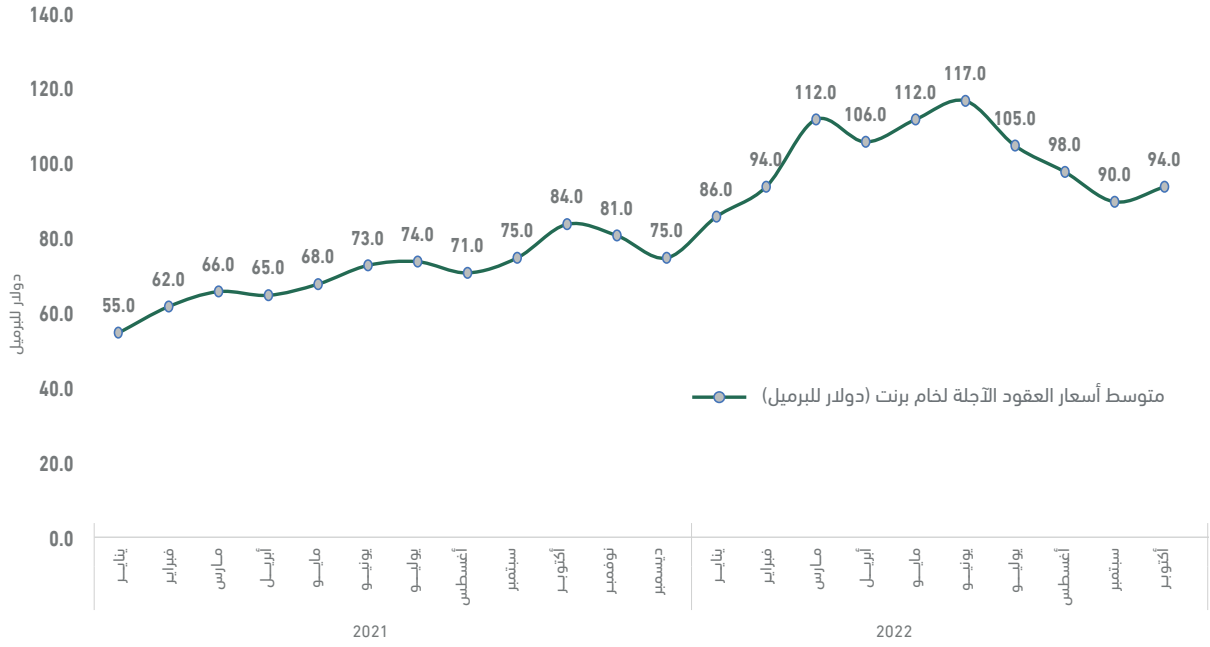

المصدر: Reuters

وفيما يتعلق بالإمدادات فقد ارتفع متوسط إمدادات المملكة منذ بداية العام 2022م حتى نهاية شهر أكتوبر بنسبة 18% ليصل إلى حوالي 10.61 مليون برميل يومياً، وبتغير مقداره 1.66 مليون برميل يومياً مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك

الارتفاع إلى الجهود المبذولة التي قدمتها اتفاقية أوبك+ لدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المنتجين والمستهلكين.

وبحسب التقرير الشهري لأسواق البترول الصادر عن منظمة أوبك في أكتوبر 2022م، من المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على البترول لعام 2022م نمواً بنحو 2.64 مليون برميل يوميًا مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 99.67 مليون برميل يوميًا. ومن المتوقع نمو الطلب العالمي على البترول لعام 2023م بنحو 2.34 مليون برميل ليصل إلى 102.02 مليون برميل يوميًا. والجدير بالذكر أن حصة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Non-OECD) يشكل النسبة الأكبر من النمو لعام 2023م، بما يعادل 1.95 مليون برميل يومياً، ويعزو التقرير ذلك الارتفاع إلى التعافي الاقتصادي في تلك الدول وارتفاع الطلب على الوقود في قطاع النقل والصناعة والبتروكيماويات.

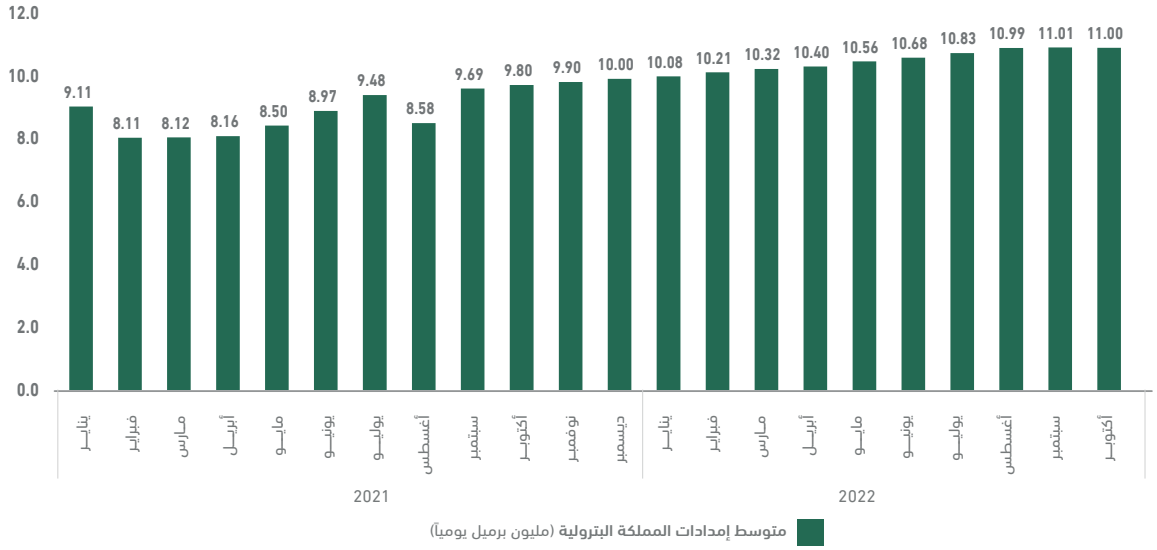

المصدر: JODI

ب/ تطورات الاقتصاد المحلي

القطاع الحقيقي

يعيش العالم اليوم حالة من عدم اليقين بسبب سلسلة من الأزمات والتحديات التي يمر بها، بداية من جائحة "كوفيد- 19" وما خلفتها من انكماشات اقتصادية نتيجة للإغلاقات بالإضافة إلى التحديات الجيوسياسية وما تبعها من اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم العالمية وتشديد السياسات النقدية. وبالرغم من ذلك، يشهد اقتصاد المملكة قفزات سريعة بدايةً من العام السابق ووصولاً إلى العام الحالي 2022م متجاوزاً العديد من اقتصادات الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، فقد أولت الحكومة اهتمامها للاقتصاد المحلي للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمات العالمية عبر سلسلة من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة والتي امتازت بالموازنة بين متطلبات زيادة الإنفاق وضمان الحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المالية، وذلك لدعم التعافي الاقتصادي. بالإضافة إلى استمرار التنمية وتبني العديد من المشاريع الاستراتيجية؛ لتنعكس هذه الجهود والإصلاحات الاقتصادية على تحسين بيئة الأعمال ومن ثم على نمو الاقتصاد المحلي، حيث أشادت المنظمات والمؤسسات الدولية بالجهود الحكومية في تعزيز الالتزام بالاستدامة المالية وبالإصلاحات التي تجريها في ظل رؤية المملكة 2030.

حيث سجل اقتصاد المملكة منذ مطلع عام 2022م حتى نهاية الربع الثالث نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 10.2%[2] مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مدفوعاً بنمو كل من الأنشطة النفطية وغير النفطية والأنشطة الحكومية، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 5.8%، كما حقق الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية معدلات نمو مرتفعة بلغت 19.0% خلال الفترة نفسها من العام الحالي.

كما تشير البيانات الفعلية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2022م بمعدل نمو بلغ 3.7% واستمر في نسقه التصاعدي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 8.2% وهو ما يعكس التطورات الإيجابية في أداء الأنشطة غير النفطية حيث سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً بلغ 16.4% للربع الثاني من العام 2022م، بينما سجل نشاط الصناعات

[2] بيانات النصف الأول فعلية بينما الربع الثالث حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء.

التحويلية ما عدا تكرير الزيت نموا بمعدل 12.1%، كما سجل نشاط التشييد والبناء نمواً بلغ 8.8%، ويليه نشاط النقل والتخزين والاتصالات بمعدل نمو 7.8% للفترة نفسها من العام الجاري. من ناحية أخرى حقق الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية خلال الربعين الأول والثاني من العام 2022م معدلات نمو حقيقي إيجابية بلغت 20.3% و22.9% على التوالي، حيث عزز ذلك النمو التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بموجب حصص الإنتاج.

وبالنظر إلى تقديرات عام 2022م كاملاً، تشير التقديرات الأولية إلى استمرار وتيرة النمو الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 8.5% بنهاية عام 2022م، مدفوعاً بالنمو في الناتج المحلي للأنشطة النفطية ومدعوماً بارتفاع في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية والذي من المتوقع أن يسجل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي الملحوظ للمؤشرات الاقتصادية خلال العام الجاري. في حين أنه من المتوقع أن يواصل معدل التضخم الارتفاع ليصل في المتوسط إلى 2.6% بنهاية العام الحالي، حيث تعد مستويات معدلات التضخم في المملكة مقبولة ولاتزال أقل من المعدلات المسجلة عالمياً وذلك نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة ولمرونة السياسات المالية والاقتصادية في المملكة التي أسهمت في احتواء التضخم بشكل واضح.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في العام الحالي، إلا أن مؤشرات الاستهلاك الرئيسة حققت معدلات نمو إيجابية منذ بداية العام حتى شهر سبتمبر من العام 2022م، حيث سجل مؤشر مبيعات نقاط البيع ومؤشر التجارة الإلكترونية[3] نموّا سنوياً بمعدل 19.3% و73.0% على التوالي مما يعكس التطور الكبير في المعاملات الإلكترونية، ويعود ذلك إلى برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى إلى تحسين البنية التحتية لأنظمة المدفوعات وتعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، وذلك بتنويع طرق الدفع الإلكتروني بما يتناسب مع حاجات الأفراد والمنشآت التجارية حيث تهدف إلى زيادة حصة المعاملات غير النقدية من 36% في عام 2019م إلى 70% بحلول العام 2025م، واتضح ذلك جلياً في مؤشر السحوبات النقدية[4] حيث سجلت انخفاضًا بنسبة 5.6% منذ بداية العام الحالي 2022م حتى شهر سبتمبر، في المقابل حقق مؤشر مدفوعات "سداد" نمواً بحوالي 13.1%.

كما أظهر أداء معظم مؤشرات الاستثمار الخاص نمواً منذ بداية العام حتى شهر سبتمبر من العام 2022م، حيث يشير مؤشر مديري المشتريات (PMI) الذي يعكس ظروف العمل والتشغيل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى وصول القراءة حتى شهر أكتوبر في المتوسط إلى 56.2 نقطة من العام الحالي، وبما يشير إلى حدوث توسع في الأنشطة

[3] مؤشر التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى.

[4] السحوبات النقدية من المصارف وبطاقات مدى.

الاقتصادية (أعلى من 50 نقطة) وبارتفاع سنوي بلغ 0.7% فبالرغم من التحديات المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية التي انعكست على أسعار الوقود والمواد الخام، إلا أن مستويات التحسن الاقتصادي استمرت في الارتفاع مدعومةً بتحسن ظروف الطلب نتيجة تعافي النشاط التجاري وتحسن ظروف الأعمال الجديدة. ومن ناحية أخرى سجلت المبيعات الإجمالية لشركات الأسمنت انخفاضاً منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر بنسبة 1.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ولكنها حققت ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 10.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى التعجيل في تنفيذ المشاريع الكبرى والمشاريع الجديدة إلى جانب التوسع في برامج ومبادرات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

وانعكس الأداء الإيجابي في الاقتصاد المحلي خلال العام الحالي على مؤشرات سوق العمل، حيث تشير بيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع معدل البطالة الإجمالي إلى 5.8% في الربع الثاني من عام 2022م كما انخفضت معدلات البطالة بين السعوديين لتصل إلى 9.7% مقابل 11% في نهاية عام 2021م،ويعد أقل معدل بطالة للسعوديين منذ عشرين عاماً، ويعود هذا التراجع المستمر في معدل البطالة بين السعوديين إلى تكثيف جهود وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص والمنشآت المتوسطة والصغيرة من خلال العديد من المبادرات الداعمة للقطاع الخاص تمثلت في رفع نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية وفي المشاريع الكبرى وتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتحفيز الصادرات الوطنية وبرامج التخصيص التي تستهدف خلق فرص للمواطنين في سوق العمل، وذلك من خلال جهود خطط برنامج التوطين الذي يقوم بوضع المحفزات والممكنات لتشجيع قطاع الأعمال على توطين فرص العمل المتاحة بالإضافة إلى تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل بإتاحة أنماط العمل الجديدة مثل العمل المرن والعمل عن بعد التي أسهمت في تخفيض نسب البطالة. كما شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً متواصل لمعدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث ارتفع المعدل في الربع الثاني من العام 2022م ليصل إلى 35.6% متجاوزين بذلك مستهدف رؤية المملكة 2030 بالوصول إلى نسبة 30%، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل. بالإضافة إلى مبادرات وبرامج وزارة الموارد البشرية التي ساهمت في تذليل العقبات أمام مشاركة المرأة عبر إتاحة الفرص ضمن مجالات لم تكن متاحة للمرأة سابقاً. كما يعكس ذلك جلياً تحسن بيئة الأعمال في المملكة في ظل مستويات النمو الإيجابية للاقتصاد السعودي متمثلاً في القطاع غير النفطي.

القطاع النقدي

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعاً خلال شهر سبتمبر من عام 2022م بحوالي 9.0% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لنمو الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية بحوالي 5.4% و18.1% على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع الودائع الأخرى شبه النقدية بنحو 19.9%. ومن جهة أخرى، فقد ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2022م بنحو 14.5% مقارنة بشهر سبتمبر من العام الماضي مما يؤكد استمرار النمو الإيجابي للنشاط الاقتصادي، كما ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع العام حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي بنسبة 10.5% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي مدفوعاً بنمو كل من الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة بنسبة 31.3%، والنمو في إصدار السندات الحكومية وشبه الحكومية بنسبة 6.5%.

كما سجلت القروض العقارية التي منحتها البنوك التجارية للأفراد والشركات في نهاية الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعاً سنوياً بنسبة 27.0% ما يقارب 638 مليار ريال، وشكلت بذلك ما نسبته 27.9% من إجمالي الائتمان المصرفي، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. بالإضافة إلى ذلك ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية خلال الربع الثالث من عام 2022م على أساس سنوي بنسبة 8.9%.

معدلات التضخم

تشير البيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع متوسط النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر بمعدل 2.3% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، في حين سجل المؤشر خلال الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعًا بمعدل 2.9% على أساس سنوي، حيث سجل قسم المطاعم والفنادق خلال الربع الثالث من عام 2022م أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار بنسبة 7.1%، يليه قسم التعليم بنسبة 5.7%، ثم بنسب متقاربة لقسم الترفيه والثقافة وقسم الأغذية والمشروبات بنسب بلغت 4.2% و4.1% على التوالي.

وبالنظر إلى متوسط المؤشر العام لأسعار الجملة فقد حقق ارتفاعًا منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر بنسبة 8.5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. فيما سجل

المؤشر خلال الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعًا بمعدل 5.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، تمثلت هذه الزيادة في ارتفاع قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 3.3%، وقسم الخامات والمعادن بنسبة 6.2% خلال نفس الربع.

فيما شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات ارتفاعاً منذ بداية العام حتى نهاية شهر سبتمبر بمعدل 0.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، كما سجل المؤشر ارتفاعًا في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 1.5% مقارنةً بالربع المماثل من عام 2021م، نتيجة لارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 2.5%، كما ساهم انخفاض أسعار كل من العقارات التجارية بنسبة 0.4% والزراعية بنسبة 0.6% في التقليل من نسبة ارتفاع المؤشر العام.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم تأثرت خلال عام 2022م بعدة عوامل على جانبي الطلب والعرض، منها تحسن الاستهلاك المحلي الخاص بعد رفع الإجراءات الاحترازية والوقائية المتعلقة بالجائحة، وكذلك بما يسمى بالتضخم المستورد من خلال الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم عالمياً نتيجة التداعيات الجيوسياسية واضطراب سلاسل الإمداد التي أثّرت على أسعار المواد الغذائية والسلع الأولية وأسعار النقل على وجه الخصوص. إلا أن السياسات المالية المتبعة وكذلك طبيعة السياسة النقدية المتبعة في المملكة حدت من الأثر على التضخم.

الميزان التجاري

رغم التحديات والظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم، حقق القطاع الخارجي للمملكة نتائج إيجابية منذ بداية عام 2022م وحتى شهر أغسطس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. حيث أظهر تقرير التجارة الدولية لشهر أغسطس 2022م الذي نشرته الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعاً في قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 29% منذ بداية عام 2022م وحتى شهر أغسطس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 73.2% للفترة نفسها، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول (برنت) بنسبة 59.5%. كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية بمعدل 18.9% للفترة نفسها، ويُعزى ذلك إلى تحسن الاستهلاك المحلي الخاص بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم عالمياً وفي أسعار السلع الأولية والمواد الغذائية عالمياً. حقق الميزان التجاري للمملكة فائضًا بحوالي 622.7 مليار ريال من بداية عام 2022م وحتى شهر أغسطس مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

استطاعت المملكة جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 15.2 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2022م، مقارنة بحوالي 58.6 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، التي شهدت صفقة شركة أرامكو مع ائتلاف بقيادة شركة "إي آي جي غلوبال إنرجي بارتنرز" (إي آي جي) بحوالي 46.5 مليار ريال وكانت في الربع الثاني من عام 2021م، ولكن عند استثناء هذه الصفقة سيكون النصف الأول من العام 2022م أعلى بنسبة 25.9% مقابل الفترة نفسها من العام الماضي.

وتُعد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عنصرًا أساسيًا وممكنًا في رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال سنويًا بحلول 2030م. وفي ظل الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة تهدف المملكة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتسهيل العقبات أمام المستثمر، إلى جانب المشاريع الضخمة والفرص الاستثمارية المتاحة في ظل رؤية المملكة 2030.

القطاع المالي

تطورات القطاع المصرفي

ارتفع إجمالي الموجودات لدى البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2022م بمقدار 13.1% لتصل إلى 3.56 تريليون ريال مقارنة بـ 3.15 تريليون ريال للفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس متانة القطاع المصرفي. ويعود هذا النمو إلى الزيادة في الإقراض. إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد على 62% من إجمالي الموجودات. وبالنظر إلى محفظة القروض عن كثب، نجد أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد نما بحوالي 14.5% حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي بحسب آخر البيانات مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021م، فيما نمت القروض الاستهلاكية في نهاية الربع الثالث بمقدار 8.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. هذا وتمثل القروض الاستهلاكية حوالي 19.8% من إجمالي محفظة القروض. ويعد استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والقروض الاستهلاكية أمراً مهماً لضمان استمرار التأثير الإيجابي على نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك الخاص. ومن جهة أخرى، فقد حافظت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض على مستويات متدنية عند 1.83% وهي أقل من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، فيما بقي معدل كفاية رأس المال عند مستوى 19.4% في نهاية الربع الثاني وهذا يؤكد أن البنوك في مستويات آمنة حيث توصي لجنة بازل للإشراف على البنوك بألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 10.5%.

تطورات سوق الأوراق المالية (تداول)

وبالنظر إلى أداء السوق المالية، فقد تأثرت سلباً جل الأسواق المالية في العالم بشكل كبير بارتفاع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، إلا أن تأثير ذلك على السوق المالية السعودية كان طفيفاً حيث انخفض مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنسبة 0.79% بنهاية الربع الثالث من العام 2022م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 11,405 نقطة منخفضاً بـ 90.44 نقطة. في حين سجل عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً بنسبة 36.8% ليصل إلى 35.35 مليار سهم، أما إجمالي عدد الصفقات فقد انخفض بنسبة 4.25% ليصل إلى 67.85 مليون صفقة حتى نهاية الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك وفق أحدث البيانات الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وتشير البيانات إلى أن القيمة السوقية للأسهم المصدرة قد سجلت ارتفاعًا لتصل إلى حوالي 10.8 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2022م، أي بنمو 7.56% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. في حين انخفض إجمالي القيمة للأسهم المتداولة بنسبة 21.57% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حيث بلغت حوالي 1.4 تريليون ريال. من جهة أخرى بلغت حصة المستثمر المؤسسي 37% من إجمالي القيمة المتداولة خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بـ 17.5% للفترة نفسها من العام السابق. الجدير بالذكر أن برنامج تطوير القطاع المالي يستهدف وصول حصة المستثمر المؤسسي من إجمالي قيمة التداول إلى 40% بنهاية العام 2022م. ويوضح الرسم البياني أدناه تنامي القيمة السوقية للأسهم المصدرة بشكل ربعي منذ بداية العام 2021م مع نسب النمو:

القيمة السوقية

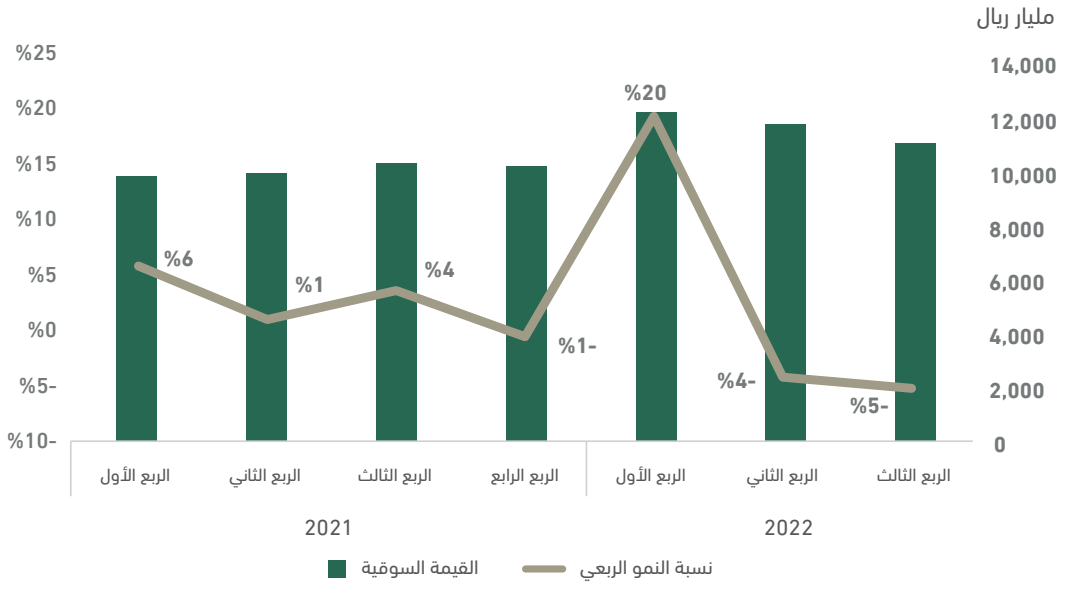

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

ارتفعت قيمة ملكية المستثمر الأجنبي بما يزيد على 54 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام 2022م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلا أن نسبة ملكية المستثمر الأجنبي قد انخفضت بشكل طفيف لتصبح 13.42% مقارنة بحوالي 14.5% للفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك لنمو حصة المستثمر السعودي بوتيرة أعلى من النمو للمستثمر الأجنبي.

نسب الملكية حسب الجنسية

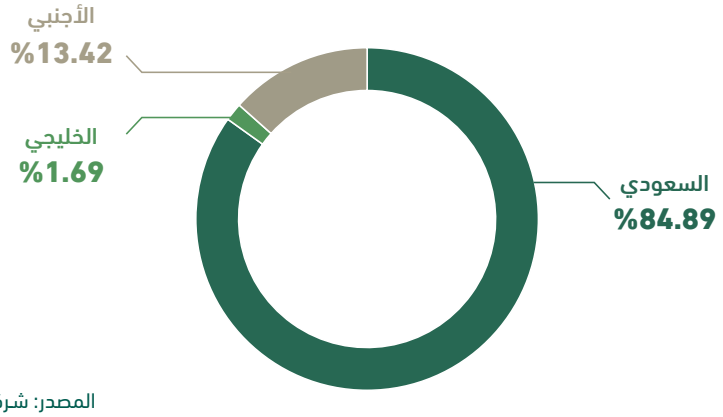

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

أهم عوامل النمو الاقتصادي في 2023م

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية في مواصلة دفع عجلة النمو لدى المملكة على الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة التي تواجه اقتصادات العالم والتي قد تؤثر على مسار نمو الاقتصاد المحلي وآفاقه المستقبلية؛ وذلك من خلال الخطوات الاستباقية التي قامت بها الحكومة لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة اعتمادات برامج الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية.

وعلى ضوء التطورات المحلية الإيجابية تمت مراجعة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2023م والمدى المتوسط، ومن المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي خلال عام 2023م وعلى المدى المتوسط، وذلك من خلال عوامل رئيسة للنمو الاقتصادي هما الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص. وتشير التقديرات الأولية لعام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 3.1%، مدعوماً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، ومدعومًا بتوقع استمرار تمكين القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة الوظائف الجديدة في سوق العمل، والاستمرار في تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030 والتي تمثّل الأداة الرئيسة لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي، وافتراض تحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط.

ويأتي تعزيز دور الاستثمار الخاص من خلال مواصلة الجهود المبذولة في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بإطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية مبادرة (جسري) وإصدار نظام الاستثمار الجديد، حيث تهدف المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية إلى تعزيز مكانة المملكة بصفتها قوةً صناعية ومركزاً لوجستياً عالمياً، وخلق فرص نوعية محفزة للمستثمرين الأجانب، وتمنح مبادرة (جسري) الأولوية بشكل استراتيجي للقطاعات الرئيسية التي تتمتع فيها المملكة بميزة تنافسية، وتستقطب المبادرة استثمارات بقيمة 40 مليار ريال خلال أول عامين من الإطلاق. كما من المتوقع أن يساهم نظام الاستثمار الجديد في رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز البيئة الاستثمارية وثقة المستثمرين في الاقتصاد وتقديم الممكنات والمحفزات الاستثمارية وتعزيز الشفافية. حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 أن تصل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما حققت من مساهمة بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021م. بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس للاقتصاد، مع استهداف زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030م مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39.7% خلال عام 2021م، من خلال تشجيع ريادة الأعمال وإطلاق عدد من البرامج كبرنامج "شريك" الذي يهدف إلى زيادة الاستثمارات المحلية لشركات القطاع الخاص لتصل إلى 5 تريليون ريال بحلول عام 2030م، وبرنامج "التخصيص" الذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه. جميع هذه المبادرات والبرامج من المتوقع أن تنعكس إيجابًا على معدلات التوظيف بهدف خفض معدلات البطالة بين المواطنين إلى 7% بحلول عام 2030م.

كما أن للصناديق الوطنية دوراً محورياً وأساسياً في تحقيق مستهدفات الاستثمار الخاص، حيث يعد صندوق الاستثمارات العامة محرك التحول الاقتصادي للمملكة؛ عبر الاستثمار في المشاريع المحلية العملاقة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، ودعم إطلاق قطاعات واعدة وفرص جديدة، تعتمد بشكل مباشر على التقنية والمعرفة وتعزز من استخدامها حتى تحقق النمو للقطاعات ذات الأولوية في المملكة، وتتمحور مستهدفات الصندوق حول الاستثمار في المشاريع الجديدة محليًا من خلال استثمار 150 مليار ريال في الاقتصاد المحلي بالمتوسط سنوياً حتى عام 2025م. بالإضافة إلى دور صندوق التنمية الوطني الذي يهدف إلى رفع أداء الصناديق والبنوك التنموية الأخرى وتحقيق الاستدامة من خلال الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بضخ أكثر من 570 مليار ريال بحلول 2030م.

ويعد القطاع الصناعي أحد مرتكزات رؤية المملكة 2030 حيث أطلقت الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تستهدف الوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار يسهم في تحقيق

التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية. وتركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على 12 قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة. وتستهدف مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات ليصل إلى 895 مليار ريال، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال، كما تهدف إلى وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة بحلول عام 2030م. كما تساهم الاستراتيجية الوطنية للصناعة في دفع عجلة نمو القطاع الصناعي لتصل أعداد المصانع إلى نحو 36 ألف مصنع بحلول عام 2035م.

من ناحية أخرى، يتوقع أن تؤدي الجهود المبذولة في تطوير قطاع السياحة عبر إطلاق الاستراتيجيات والمشاريع المتنوعة، من أهمها استراتيجية السياحة الرقمية التي تهدف إلى تقديم حلول رقمية لتبسيط إجراءات السفر وإطلاق منصة موحدة لربط مقدمي الخدمات السياحية وتطبيقاتها، وتتضمن الاستراتيجية 9 برامج إضافة إلى 31 مبادرة تستكمل بحلول عام 2025م، إضافة إلى مساهمة المشاريع الكبرى مثل "مشروع البحر الأحمر" الذي يُعَدّ وجهة سياحية فائقة الفخامة، ويجري العمل فيه لاستقبال الضيوف المحليين والدوليين، وستكتمل المرحلة الأولى التي تضم 16 فندقًا في عام 2023م، بالإضافة إلى "مشروع القديّة" الذي يهدف أن يكون وجهة عالمية بارزة للترفيه والرياضة والفنون، حيث يحتوي على متنزه "6 فلاجز القدية" الترفيهي الذي من المتوقع أن يفتتح قبل نهاية عام 2023م. كما انطلقت مواسم السعودية في الربع الرابع من العام الحالي وتستمر حتى الربع الأول من عام 2023م، حيث ستسهم في خلق فرص وظيفية والمساهمة في ترفيه المواطنين والمقيمين وتحسين جودة الحياة، وتنويع الاقتصاد الوطني عبر جذب السياح من شتى أنحاء العالم.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2021	2022	2023	2024	2025
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%3.2	%8.5	%3.1	%5.7	%4.5
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	3,126	3,957	3,869	3,966	4,247
التضخم	%3.1	%2.6	%2.1	%2.1	%2.0

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

ميزانية 2023
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

02

التطـورات والتقديـرات الماليـة

لعام 2023م والمدى المتوسط

ثانيًا: التطورات والتقديرات المالية لعام 2023م والمدى المتوسط

تشهد مؤشرات المالية تطوراً إيجابياً حيث من المتوقع تحقيق فوائض في الميزانية بنهاية العام 2022م مدعوماً بشكل رئيس بالزيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول إضافةً إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي وذلك بالتوازي مع جهود الحكومة بالاستمرار في تطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، كما يُتوقع أن ينخفض إجمالي الإيرادات في عام 2023م بنسبة 8.4% مقارنة بتوقعات عام 2022م، ويأتي ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

حرصت الحكومة على تبني سياسات متسقة لمواجهة الأزمات التي يشهدها العالم لعام 2022م والتي تؤثر على اقتصاد المملكة كأزمة الغذاء والتضخم، بالإضافة إلى تعطل سلاسل الإمداد والاضطرابات الجيوسياسية، كما سعت للمحافظة على الاستقرار المالي، والتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع للمضيّ قدماً بتحقيق رؤية المملكة 2030. كما تستهدف سياسة النفقات للعام المالي 2023م المحافظة على المكتسبات التي حققت مسبقاً في المالية العامة، إضافة إلى التوجه للإنفاق الاستراتيجي الذي يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية إيجابية على المديين المتوسط والطويل لتنمية القطاعات الواعدة.

وفي ظل تحسن أداء المالية العامة والنمو الاقتصادي للمملكة وبعد استمرار تسجيل عجوزات في الميزانية لمدة دامت 8 سنوات، من المتوقع أن تحقق الميزانية فوائض بنهاية العام 2022م بنحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع الاستمرار في تحقيق فوائض في العام 2023م وعلى المدى المتوسط. حيث تستهدف السياسة المالية استغلال هذه الفوائض لتقوية المركز المالي للمملكة عبر المحافظة على مستويات مناسبة من الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2022م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2021	ميزانية 2022	توقعات 2022	التغير السنوي* (فعلي 2021 - توقعات 2022)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**965**	**1,045**	**1,234**	**%27.8**
الضرائب	317	283	315	%0.8-
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	16	22	%23.6
الضرائب على السلع والخدمات	251	223	245	%2.7-
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	18	18	%4.9-
ضرائب أخرى	29	26	30	%3.4
الإيرادات الأخرى	**648**	**763**	**919**	**%41.8**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,039**	**955**	**1,132**	**%9.0**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**922**	**863**	**981**	**%6.4**
تعويضـات العامليـن	496	498	506	%2.1
السـلع والخدمات	205	160	238	%16.1
نفقات تمويل	27	33	32	%17.1
الإعانات	30	24	27	%9.8-
المنح	3	2	2	%28.3-
المنافع الاجتماعية	70	63	70	%0.3
مصروفات أخرى	91	83	105	%16.0
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**117**	**92**	**151**	**%29.2**
عجز / فائض الميزانية				
عجز /فائض الميزانية	73-	90	102	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.3-	%2.5	%2.6	
الدين والأصول				
الدين العام	938	938	985	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%30.0	%25.9	%24.9	
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	347	381	394	-

المصدر: وزارة المالية

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

الإيرادات

في إطار مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها حكومة المملكة تحت مظلة رؤية المملكة 2030 ساهم تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل في نمو نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي بشكل ملحوظ منذ إطلاق رؤية المملكة 2030.

وأخذاً في الاعتبار تعافي النشاط الاقتصادي المحلي وتطورات أسواق البترول، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,234 مليار ريال لعام 2022م بارتفاع نسبته 27.8% مقارنة بالعام السابق مدعوماً بزيادة الإيرادات النفطية، حيث من المتوقع أن تنمو بنسبة 49.8% مقارنة بالعام السابق مدفوعة بارتفاع إنتاج النفط وأسعاره.

الضرائب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2022م حوالي 315 مليار ريال عند مستويات مقاربة للعام 2021م ويعود ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة خلال عام 2021م. وعند استبعادها تحقق الإيرادات في عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 7.2%، نتيجة استمرار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي إضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة التي تشمل البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري للحد من حجم تعاملات الاقتصاد الخفي وتعزيز المنافسة العادلة، بالإضافة إلى التطور في الالتزام الضريبي واستخدام الحلول التقنية في عمليات تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال الفوترة الإلكترونية.

ومن المُتوقع أن تسجل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو 22 مليار ريال مرتفعة بنسبة 23.6% مقارنة بالعام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات والمنشآت نتيجة التحسن في أداء القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، ويعود ذلك إلى ارتباط إيراداتها المتحصلة في عام 2022م بالأداء الاقتصادي للعام 2021م والذي حقق معدلات نمو إيجابية بأداء الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور عمليات التحصيل وارتفاع نسب الالتزام من المكلفين.

وُيتوقع أن تسجل الضرائب على السلع والخدمات نحو 245 مليار ريال لعام 2022م بانخفاض نسبته 2.7% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى أثر مبادرة تعديل تاريخ استحقاق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات للمنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية مما يؤكد حرص الحكومة على ضمان استمرارية نشاط المكلفين المتعاقدين مع الجهات الحكومية، كما يُعزى جزء من التراجع في الإيرادات إلى أثر تجزئة المقابل المالي كمبادرة لتخفيف الأعباء المالية على القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك ساهمت جهود تطوير الأنظمة الضريبية في انخفاض الإيرادات غير المتكررة من المستحقات الضريبية عن فترات سابقة مقارنة بالعام السابق نتيجة التطور في الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

كما يُتوقع أن تسجل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) نحو 18 مليار ريال بنهاية عام 2022م وذلك بانخفاض نسبته 4.9% مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك إلى استقطاع مبلغ 3 مليار ريال كدعم لمبادرة "تحفيز الصناعة المحلية" التي تهدف إلى زيادة الكفاءة التشغيلية والطاقة الإنتاجية وتنافسية المصانع المحلية القائمة، كما تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية حققت التقديرات المعتمدة في الميزانية.

ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب الأخرى (منها: الزكاة) حوالي 30 مليار ريال لعام 2022م مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى ارتباط إيراداتها المتحصلة في عام 2022م بالأداء الاقتصادي للعام 2021م والذي حقق معدلات نمو إيجابية بأداء الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور عمليات التحصيل وارتفاع نسب التزام المكلفين.

الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 919 مليار ريال لعام 2022م بارتفاع نسبته 41.8% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة 49.8% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 842 مليار ريال في عام 2022م, حيث بلغ متوسط إنتاج النفط حتى شهر أكتوبر 10.6 مليون برميل لليوم بارتفاع نسبته 18.7% عن الفترة نفسها من العام السابق؛ وذلك نظراً لالتزام المملكة باتفاقية أوبك+ بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في

أسواق البترول، كما بلغ متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت حتى شهر أكتوبر من عام 2022م نحو 101.7دولار للبرميل مقارنة بحوالي 69.5 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات الأخرى لا تتضمن تحصيل أي أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة خلال عام 2022م.

الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

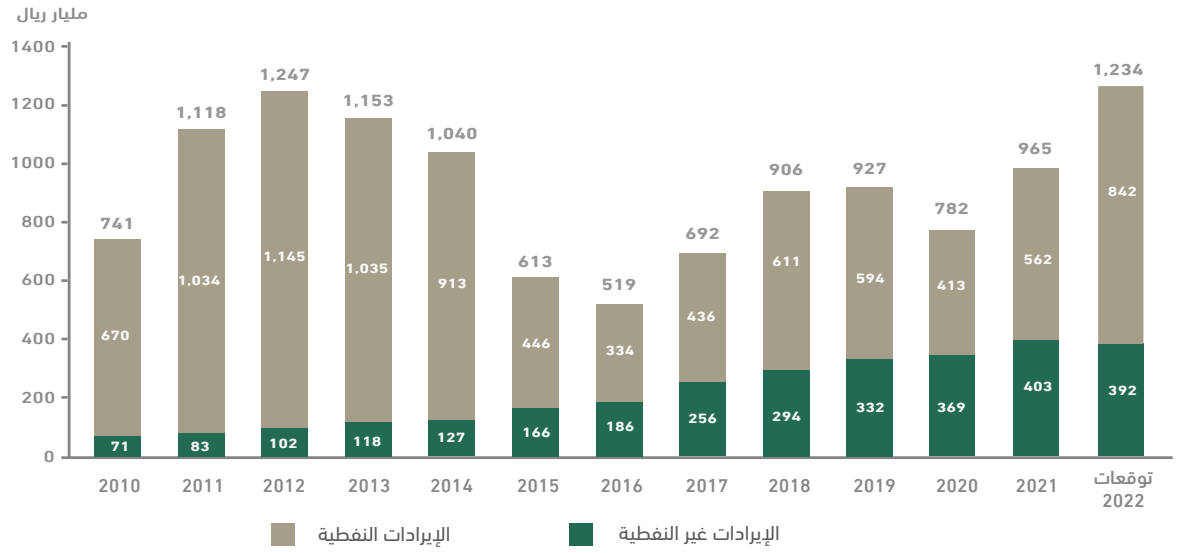

المصدر: وزارة المالية

النفقات

في ظل ما شهدهُ العام المالي 2022م من ظروف اقتصادية وتحديات جيوسياسية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي وأزمة الغذاء بالإضافة إلى تأثر سلاسل الإمداد، حرصت الحكومة على المحافظة على الاستقرار المالي، وتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم الفئات والقطاعات الأكثر تأثراً، إضافةً إلى الحفاظ على مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، كذلك المضي قدماً في زيادة التنوع الاقتصادي والاستفادة من الفرص المتاحة للتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والأثر الاجتماعي.

وفي إطار دعم القطاع الخاص قامت وزارة المالية وبالشراكة مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بإطلاق خدمة المطالبات المالية عبر منصة اعتماد الإلكترونية، حيث ستُمكِّن هذه الخدمة القطاع الخاص من تنفيذ مشاريعه وتعاملاته المالية وفق أعلى معايير الكفاءة والشفافية، كما أن هذه الخدمة ساهمت في تسهيل متابعة إجراءات إصدار أوامر الصرف والدفع للمطالبات كافة دون استثناء.

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام المالي 2022م نحو 1,132 مليار ريال، مرتفعاً بنسبة 9.0% عن المنصرف الفعلي لعام 2021م وبنحو 18.5% عن الميزانية المعتمدة؛ يعكس ذلك حرص الحكومة على تعزيز منظومة الدعم والإعانات والحماية الاجتماعية، ومنها الدعم الإضافي للضمان الاجتماعي ولبرنامج حساب المواطن وزيادة أعداد المستفيدين، وإعانات شراء القمح والشعير وإعانة التمور، كذلك دعم مستفيدي برنامج صغار مربي الماشية ومربي الدواجن، ودعم برنامج التنمية الريفية المستدامة. إضافة إلى ارتفاع الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني ودعم الشراكات والاستثمار مع القطاع الخاص لتحفيز تطوير المنتجات السكنية، وأيضاً يعكس مواجهة الحكومة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم وتأثيرها على الاقتصاد المحلي من خلال الضغوط التضخمية عالمياً وزيادة أسعار السلع الأساسية والغذائية، كذلك تأثر سلاسل التوريد العالمية نتيجة تبعات جائحة "كوفيد-19" والتحديات الجيوسياسية، والحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الرئيسة بالمستوى المطلوب للمواطنين والمقيمين والدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية. هذا بالإضافة إلى تعويض التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية والرأسمالية التي تأثرت خلال فترة الجائحة وتسريع تنفيذ برامج الرؤية والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

وعند المقارنة مع المنصرف الفعلي للعام المالي 2021م، يتوقع أن ترتفع النفقات التشغيلية بنهاية العام المالي 2022م بنحو 6.4% إلى 981 مليار ريال نتيجةً لارتفاع الصرف على باب السلع والخدمات بنسبة 16.1% أي بحوالي 33 مليار ريال؛ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي خاصة للسلع الأساسية وتأثر سلاسل الإمداد، وزيادة الصرف على نفقات الخدمات العامة والمستلزمات الطبية والأدوية، واستمرارية الصرف على العديد من برامج الصحة، منها برنامج الرعاية المنزلية وبرنامج زراعة الأعضاء، إضافةً إلى توقيع اتفاقيات مشروع غسيل الكلى لتأمين خدمات الغسيل الكلوي بمختلف مناطق المملكة حيثُ تُعد من مبادرات الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي من شأنها أن ترفع الطاقة الاستيعابية للمرضى، وتوفر لهم الفرص العلاجية بمعايير عالية الجودة. وبالإضافة إلى أثر المبادرات التي تسهم في تحفيز القطاع الخاص للتوسع في التوطين ورفع معدلات مشاركة القوى البشرية الوطنية في سوق العمل حيثُ بدأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتطبيق توطين المهن، منها: مهن التسويق، والمهن الإدارية المساندة، ومهن إدارة المشاريع، ومهن المشتريات، ومهن قطاع الغذاء والدواء. كذلك ارتفاع الصرف على نفقات الصيانة والنظافة

والتشغيل ويُعزى ذلك لعدة أسباب منها إدارة وتشغيل وصيانة مشروع قطار الحرمين ونفقات تشغيلية للمطارات الداخلية، ومشروع التشجير للشوارع والميادين والساحات، كذلك نظافة مدن المملكة وتشغيل مرمى النفايات ضمن مبادرة الحد من التشوه البصري في المدن.

وكذلك من المتوقع ارتفاع باب مصروفات أخرى بنسبة 16.0% بنحو 15 مليار ريال مقارنة بعام 2021م مدفوعًا بارتفاع الصرف على إعانة الاتحادات الرياضية وإعانة المؤسسات والجمعيات غير الهادفة للربح، إضافة إلى مكافآت الطلبة في المملكة ونفقات الطلبة المبتعثين. كما يتوقع ارتفاع نفقات التمويل بنسبة 17.1% أي بحوالي 5 مليار ريال نتيجةً لارتفاع رصيد الدين.

في حين يتوقع ارتفاع الصرف على باب تعويضات العاملين بنسبة 2.1% بنحو 10 مليار ريال مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2021م ويعود ذلك بشكل رئيس إلى أثر العلاوة السنوية.

كما تُشير التوقعات إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية بنهاية العام المالي 2022م بنسبة 29.2% بحوالي 34 مليار ريال عن المنصرف الفعلي لعام 2021م لتصل لنحو 151 مليار ريال؛ وذلك نتيجة زيادة الإنفاق على الإنشاءات الخدمية، منها إنشاءات الميادين والمنتزهات، والسكك الحديدية ومحطات القطارات وإيصال خدمات الكهرباء للأراضي الخاصة لوزارة الإسكان وإنشاء محطات وشبكات المياه والخزانات لتعزيز المصادر من المياه المحلاة، وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، كذلك ارتفاع الصرف على المباني السكنية المرتبطة ببرامج تطوير الإسكان الميسر والمباني الصحية ومشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد الحرام. بالإضافة إلى مواصلة التقدم في تنفيذ برامج ومشاريع الرؤية وتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد وتسريع تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي التي تأثرت خطط تنفيذها خلال فترة جائحة "كوفيد – 19"، ومنها؛ مشروع المسار الرياضي، وحديقة الملك سلمان، والرياض الخضراء، ومشروع آمالا وغيرها من المشاريع.

الأداء على مستوى القطاعات

يتوقع أن يرتفع الإنفاق بنهاية العام المالي الحالي على قطاع الخدمات البلدية بحوالي 58.8% ليصل إلى 61 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة ارتفاع الصرف على مشاريع محطات وشبكات تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، أيضاً معالجة التشوه البصري في مواقع حيوية، بالإضافة إلى تطوير وتجهيز وإنشاء الحدائق والساحات البلدية والمسطحات الخضراء وزيادة الإنفاق على الإنشاءات الخدمية، ومنها إنشاءات الميادين والمنتزهات والسكك الحديدية ومحطات القطارات. كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع الإنفاق على كل من القطاع العسكري، والبنود العامة بحوالي 21.4% و13.0% على التوالي مقارنة بعام 2021م، في حين يتوقع انخفاض الإنفاق على قطاع التجهيزات الأساسية والنقل بنحو 8.8% مقارنة بالعام المالي السابق 2021م.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2021	ميزانية 2022	توقعات 2022	التغير السنوي* (فعلي 2021 - توقعات 2022)
الإدارة العامة	34	32	36	%4.0
العسكري	202	171	245	%21.4
الأمن والمناطق الإدارية	106	101	110	%3.0
الخدمات البلدية	39	50	61	%58.8
التعليم	192	185	195	%1.8
الصحة والتنمية الاجتماعية	197	138	198	%0.6
الموارد الاقتصادية	71	54	75	%4.8
التجهيزات الأساسية والنقل	51	42	47	%8.8-
البنود العامة	147	182	166	%13.0
المجموع	1,039	955	1,132	%9.0

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

فائض الميزانية والدين العام

على الرغم من التحديات الرئيسة التي يواجهها الاقتصاد العالمي جراء الظروف الجيوسياسية ومخاوف التضخم العالمي وزيادة أسعار السلع الأساسية، وما يتبعها من زيادة الصرف لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وتسريع تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية، فقد نجحت السياسات المالية في المحافظة على تحقيق المستهدفات المالية حيث يتوقع تحقيق فائض في الميزانية بنهاية العام 2022م بنحو 102 مليار ريال (أي ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يؤكد أن الاستدامة المالية والحفاظ على الموقف المالي القوي للمملكة هو أحد الأهداف ذات الأولوية الرئيسة في برنامج الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التسريع في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي في المدى المتوسط، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق وذلك يأتي في إطار آلية التعامل مع الفوائض المالية.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

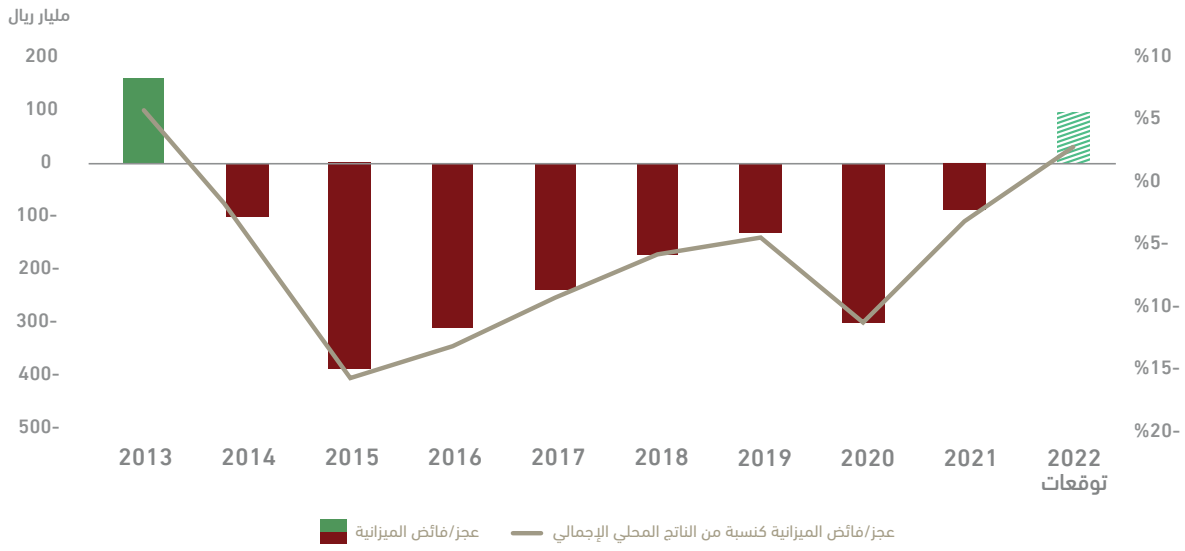

المصدر: وزارة المالية

بلغ إجمالي إصدارات الدين حتى الربع الثالث من العام 2022م حوالي 93 مليار ريال (يشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 59 مليار ريال) وهي جميعها إصدارات محلية، وبذلك بلغ إجمالي رصيد الدين حتى الربع الثالث من العام 2022م نحو 972 مليار ريال. حيث

شكلت الديون المحلية نسبة 63% من إجمالي محفظة الدين العام بينما بلغت الديون الخارجية نسبة 37%. ويتوقع أن تصل إصدارات الدين بنهاية العام 2022م حوالي 115 مليار ريال، منها عمليات التمويل المتبقية للربع الرابع من العام والتي تبلغ حوالي 22 مليار ريال شاملة عمليات التمويل الحكومي البديل. والجدير بالذكر أنه خلال العام 2022م نفذ المركز الوطني لإدارة الدين عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك قائمة ومستحقة في الأعوام 2023م، 2024م، 2026م، وإصدار صكوك جديدة مقابلها ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي. إضافة إلى تنفيذ عمليات تمويل استباقية للعام 2023م بهدف خفض الاحتياجات التمويلية واستغلال الفرص لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات الأسواق وزيادة تكلفة التمويل.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث العام 2022م

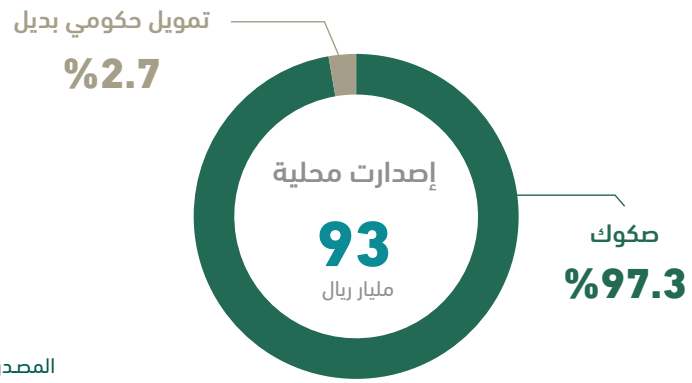

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين

ويُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 985 مليار ريال (أي ما يعادل 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام 2022م مقارنة مع 938 مليار ريال (أي ما يعادل 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام السابق. وبالرغم من زيادة محفظة الدين إلا أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تنخفض وذلك يرجع إلى أن مستويات الدين تزيد بمعدل أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المقدر أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 394 مليار ريال بنهاية عام 2022م، وهو أعلى من مستوى الاحتياطي المستهدف في الميزانية عند 381 مليار ريال نتيجة لتعزيز الاحتياطيات بجزء من الفوائض بهدف المحافظة على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز المركز المالي للحكومة وقدرتها على التعامل مع الصدمات الخارجية.

ب. ميزانية عام 2023م وتقديرات المدى المتوسط

تقديرات ميزانية 2023م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	ميزانية 2022	توقعات 2022	ميزانية 2023
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**1,045**	**1,234**	**1,130**
الضرائب	**283**	**315**	**322**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	16	22	22
الضرائب على السلع والخدمات	223	245	254
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	18	18	18
ضرائب أخرى	26	30	28
الإيرادات الأخرى	**763**	**919**	**808**
النفقات			
إجمالي النفقات	**955**	**1,132**	**1,114**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**863**	**981**	**957**
تعويضات العاملين	498	506	514
السلع والخدمات	160	238	218
نفقات تمويل	33	32	39
الإعانات	24	27	22
المنح	2	2	2
المنافع الاجتماعية	63	70	67
مصروفات أخرى	83	105	96
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**92**	**151**	**157**
عجز / فائض الميزانية			
عجز /فائض الميزانية *	90	102	16
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.5	%2.6	%0.4
الدين والأصول			
الدين العام	938	985	951
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%25.9	%24.9	%24.6
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	381	394	399

المصدر: وزارة المالية

* سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية حسب آلية التعامل مع الفوائض وذلك لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التسريع في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي في المدى المتوسط، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإيرادات

تستمر الحكومة خلال عام 2023م في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي تم اعتمادها خلال السنوات الماضية لتنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالنشاط الاقتصادي وبالتالي زيادتها نتيجة ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي مما يضمن وجود مصادر مستقرة من الإيرادات على المديين المتوسط والطويل، حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي لعام 2022م حوالي 16.8% مقارنة بنسبة 9.3% في عام 2015م.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2023م سيبلغ حوالي 1,130 مليار ريال بانخفاض نسبته 8.4% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2022م، ويعود ذلك إلى توجه الحكومة في بناء تقديرات الميزانية للإيرادات النفطية وغير النفطية على معايير تتسم بالتحفظ وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

الضرائب

من المقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2023م إلى حوالي 322 مليار ريال مرتفعة بنسبة 2.3% مقارنة بتقديرات عام 2022م، نتيجة استمرار التحسن في النشاط الاقتصادي، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل والذي ساهم بدوره في رفع مستوى الالتزام لدى المكلفين ومن ثم رفع إجمالي الإيرادات الضريبية.

ومن المُتوقّع أن تبلغ إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية حوالي 22 مليار ريال في عام 2023م بتراجع نسبته 2.5% مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2022م، ويعود ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة خلال عام 2022م. وعند استبعادها تحقق ارتفاعاً بنسبة 8.1%، نتيجة توقع تحسن أداء القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، والنمو الإيجابي في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة تحسن البيئة الاستثمارية المدعومة بمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، فمن المُقدر أن تحقق نحو 254 مليار ريال في 2023م، بارتفاع نسبته 3.9% عن المتوقع تحقيقه في عام 2022م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى التوقعات الإيجابية لأداء بنود مبادرات الإيرادات غير النفطية المرتبطة بنمو النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توقعات استمرار تحسن ونمو مؤشرات الاستهلاك

والاستثمار انعكاساً للجهود القائمة في العديد من المبادرات والإصلاحات الهيكلية في ظل رؤية المملكة 2030.

ويُتوقع أن تحقق الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية حوالي 18 مليار ريال في عام 2023م بارتفاع نسبته 2.1% عن المتوقع تحصيله بنهاية عام 2022م، مدفوعة باستمرار نمو الواردات في العام القادم بالإضافة إلى أثر التضخم العالمي على أسعار السلع المستوردة.

كما أنه من المُقدر أن تسجل الضرائب الأخرى (منها: الزكاة) حوالي 28 مليار ريال في العام 2023م بانخفاض نسبته 7.0% مقارنة بالمُتوقع لعام 2022م، ويعود ذلك إلى أثر تحصيل مبالغ غير متكررة لسنوات سابقة، وعند استبعاد المبالغ غير المتكررة تحقق ارتفاعاً بنحو 2.5% نتيجة النمو الاقتصادي المتوقع للعام القادم.

الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى والتي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، فَيُقدّر أن تبلغ نحو 808 مليار ريال لعام 2023م بانخفاض نسبته 12.1% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2022م. الجدير بالذكر أن تقديرات الإيرادات الأخرى لا تتضمن تحصيل أي أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة خلال عام 2023م.

وتجدر الإشارة إلى أنها أعدّت عدة سيناريوهات لإيرادات عام 2023م أخذاً بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية وحالة عدم اليقين بشأن تداعيات الظروف الجيوسياسية القائمة، حيث تضمنت السيناريو الأساس وهو المعتمد في الميزانية بالإضافة إلى سيناريوهات الإيرادات الأقل والأعلى من السيناريو الأساس، وتعرض في الجزء الأخير من التقرير حول التحديات والمخاطر المالية.

النفقات

تمهيداً لتطبيق القواعد المالية، وبحسب المراجعات الدورية لأسقف النفقات على المدى المتوسط وتحديثها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والمالية التي طرأت على الصعيدين العالمي والمحلي، يأتي سقف النفقات لعام 2023م وعلى المدى المتوسط مرتفعاً عما نُشر في بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2022م والأعوام السابقة، مستنداً إلى المساحة المالية الناتجة عن زيادة الإيرادات الهيكلية التي أتاحت الفرصة إلى توجيهها للإنفاق الاستراتيجي الداعم للتغير الهيكلي ذو الطبيعة التنموية، والذي يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية

واجتماعية مهمة على المدى المتوسط والطويل، حيث تستهدف بشكل رئيس تحقيق تنمية قطاعية لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية مناطقية لتطوير مناطق المملكة ورفع جودة الحياة فيها، بالإضافة إلى توطين الصناعات العسكرية وتطويرها لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، مع الحفاظ على المكتسبات التي حققت مسبقاً على جانب المالية العامة.

تلتزم الحكومة بمواصلة جهودها في رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق والضبط المالي لعام 2023م وعلى المدى المتوسط، مع الاستمرار في دعم وتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وضمان قدرتهم على مواجهة التغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى السعي لمواصلة العمل لتعظيم دور القطاع الخاص بتمكينه من قيادة الاستثمارات، وزيادة مساهمة الصناديق الوطنية التي تعد المحرك الفاعل لتنمية وتنويع الاقتصاد السعودي. وعليه؛ فمن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2023م حوالي 1,114 مليار ريال.

من المقدر أن تبلغ النفقات التشغيلية للعام 2023م نحو 957 مليار ريال منخفضة بنحو 2.4% مقارنة بالمتوقع لعام 2022م وهو ما يشكل 85.9% من إجمالي النفقات، وتقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 514 مليار ريال بارتفاع بنحو 1.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2022م؛ انعكاساً لأثر العلاوة السنوية المستحقة للموظفين، بالإضافة إلى تحول عدد من الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية لنظام العمل. ويُقدر أن يبلغ الإنفاق على باب السلع والخدمات حوالي 218 مليار ريال بانخفاض نسبته 8.5% عن المتوقع لعام 2022م، وذلك نتيجة لاستبعاد النفقات ذات الطبيعة غير المتكررة للعام 2022م، بالإضافة للدور الأصيل الذي تقوم به هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في تمكين الجهات الحكومية من تبني أفضل الممارسات التي تسهم في تحقيق الكفاءة في الإنفاق. كما تقدر نفقات التمويل في عام 2023م بحوالي 39 مليار ريال مرتفعة بنسبة 22.3% مقارنة بالمتوقع في عام 2022م؛ ويأتي هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع محفظة الدين العام بنهاية العام 2022م مقارنة بالمقدر في الميزانية، وأيضاً نتيجة انعكاس جزء من تكلفة العمليات التمويلية المتوقعة للعام القادم 2023م والتي تأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة.

من المقدر أن تبلغ نفقات باب الإعانات حوالي 22 مليار ريال لعام 2023م منخفضة بحوالي 18.8% عن توقعات عام 2022م، وعلى جانب باب المنافع الاجتماعية فمن المقدر أن يصل إلى نحو 67 مليار ريال منخفضاً عن توقعات عام 2022م بنحو 5.1%؛ ويُعزى الخفض على جانب الإعانات والمنافع الاجتماعية إلى الدعم الاستثنائي في عام 2022م بحسب

الأمر الملكي القاضي بتخصيص 20 مليار ريال لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار وضمان وفرة المخزون الغذائي في الأسواق المحلية وعدم تعثر سلاسل الإمداد.

يُقدر أن تبلغ النفقات الرأسمالية نحو 157 مليار ريال في عام 2023م وهو ما يشكل 14.1% من إجمالي النفقات، حيث من المقدر أن ترتفع النفقات الرأسمالية 3.5% مقارنة بالمتوقع لعام 2022م، نتيجة لعزم الحكومة الاستمرار في الإنفاق الاستراتيجي ذي الطبيعة التنموية والمتمثل في تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج الرؤية، وتطوير مناطق المملكة بهدف تحقيق التنمية الشاملة على مستوى المملكة، بالإضافة إلى التركيز على تطوير القطاعات الواعدة كقطاع السياحة، وقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع التقنية المالية، وقطاع الترفيه والرياضة، ذات البعد والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

النفقات التشغيلية والرأسمالية

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

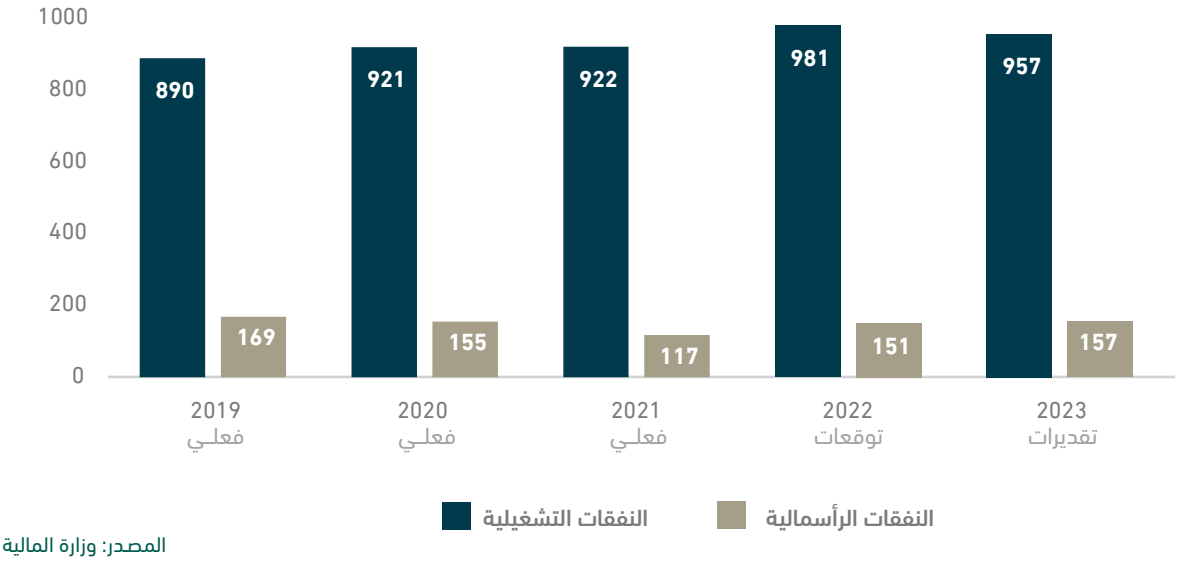

المصدر: وزارة المالية

فائض الميزانية والدين العام

استمراراً لجهود المملكة الرامية للحفاظ على الاستدامة المالية؛ فإنه من المتوقع أن تشهد الميزانية تحقيق فائض في العام 2023م وعلى المدى المتوسط، وذلك نتيجة تحسن أداء المالية العامة والنمو الاقتصادي للمملكة. حيث يتوقع تحقيق فوائض للسنة الثانية على التوالي في عام 2023م بنحو 16 مليار ريال (ما نسبته 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث ستستغل هذه الفوائض عبر توزيعها وفق إطار آلية التعامل مع الفوائض المالية والتي تهدف إلى تعزيز الاحتياطيات لزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات عبر تقوية المركز المالي للدولة، ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية تعجيل تنفيذ بعض البرامج والمشاريع

الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بهدف التركيز على الاستثمار الذي يحقق النمو الاقتصادي المستدام وبما يضمن المحافظة على استدامة واستقرار المركز المالي للدولة.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

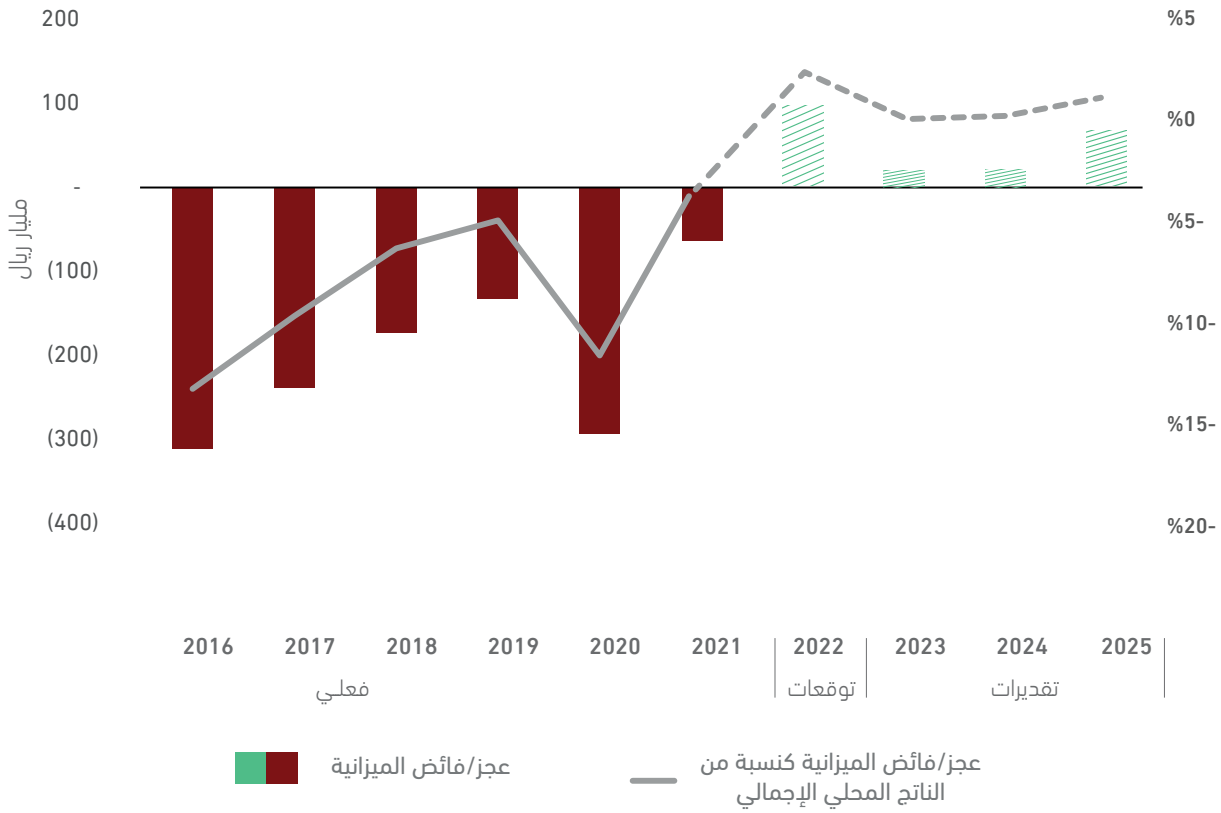

المصدر: وزارة المالية

وعلى الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية إلا أن الحكومة ستستمر في الاقتراض بهدف سداد أصل الدين المستحق وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

حيث تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض تستهدف استمرار التنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مما يعزز قدرة المملكة على الوصول إلى مختلف الأسواق المحلية والدولية، مع ضمان إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر والتي تراعي عدة اعتبارات منها الحفاظ على سيولة السوق المحلي، والحفاظ على متوسط أجل استحقاق

الدين العام لتقليل مخاطر إعادة التمويل المستقبلية، والتركيز على إصدارات الدين ذات العوائد الثابتة لتخفيف التعرض لمخاطر تغير العوائد، والحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف.

كما تهدف استراتيجية الدين متوسطة المدى إلى الاستمرار في تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض مع استمرار تنويع قاعدة المستثمرين والعمل على مواءمة عمليات التمويل للإصدارات المستدامة بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، والتي تشمل تمويل المشاريع، وتمويل البنى التحتية، ووكالة ائتمان الصادرات. ويأتي ذلك ضمن استراتيجية وزارة المالية لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.

من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في العام القادم 2023م حوالي 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يسدد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً من خلال الإصدارات السنوية، بالإضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية استباقية حسب أوضاع الأسواق لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتمويل المشاريع الاستراتيجية، أيضاً تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي	ميزانية	توقعات	ميزانية	تقديرات	
	2021	2022	2022	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات	965	1,045	1,234	1,130	1,146	1,205
إجمالي النفقات	1,039	955	1,132	1,114	1,125	1,134
عجز / فائض الميزانية	73-	90	102	16	21	71
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.3-	%2.5	%2.6	%0.4	%0.5	%1.7
الدين العام	938	938	985	951	959	962
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%30.0	%25.9	%24.9	%24.6	%24.2	%22.6

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

المصدر: وزارة المالية

ج. النفقات في ميزانية 2023م على مستوى القطاعات

فيما يلي أبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيتم الإنفاق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة:

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**34 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	الطرق، والموانئ، والمطارات، والإسكان، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية مثل مدن الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**16 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
الإسكان	إتاحة 24 ألف وحدة سكنية متنوعة بالشراكة مع المطورين العقاريين في مختلف مناطق المملكة خلال العام 2022م.
	التعاقد على نحو 30 ألف وحدة سكنية لتوفيرها للأسر الأشد حاجة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية.

النطاق	المنجز
الاتصالات وتقنية المعلومات	نمو حجم سوق الاتصالات بنسبة 7.1% وزيادة حجم سوق قطاع تقنية المعلومات بنسبة 14.6% في العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام 2021م.
	نمو عدد الشركات التقنية المدرجة في سوق الأسهم من 3 شركات في العام 2021م إلى 9 شركات مدرجة في سوق الأسهم في العام 2022م.
	زيادة عدد الوظائف في القطاع إلى 340 ألف وظيفة بنمو 7%، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة إلى 30.5% بنمو 3.3% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021م.
	إطلاق برنامج الابتعاث في مجال الفضاء وابتعاث أول دفعة مكونة من 30 طالباً وطالبة لدراسة تخصصات نوعية في مجال الفضاء، بالإضافة إلى انضمام المملكة لاتفاقية "أرتميس" في مجال استكشاف الفضاء الخارجي.
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	إطلاق المنصة الموحدة لربط وتكامل الخدمات الإلكترونية، والتي تربط بين 70 جهة حكومية و6 جهات من القطاع الخاص و5 دول خليجية، حيث تهدف المنصة إلى تحقيق أعلى درجات الأمان والموثوقية والمتانة التشغيلية في تبادل الخدمات الإلكترونية، وقد بلغ إجمالي عدد العمليات من بداية عام 2022م أكثر من 6.7 مليار عملية.
	إطلاق تطبيق "توكلنا خدمات" الذي يضم أكثر من 170 خدمة رقمية وبواقع 11 مليون مستخدم مع أكثر من 40 شريكاً للاستفادة منه في أكثر من 77 دولة حول العالم بـ 7 لغات متعددة.
	تطوير منصة النفاذ الوطني الموحد، لتكون نقطة دخول واحدة آمنة وموثوقة، تُمكّن من الوصول إلى مختلف منصات وتطبيقات الجهات الحكومية والخاصة، لأكثر من 975 مليون عملية منذ الإطلاق، وأكثر من 19 مليون مستخدم فعّال، وأكثر من 390 جهة حكومية وخاصة تم الربط معها، وتطوير ثلاث خصائص للاستفادة من الخدمات الرقمية المقدمة من الجهات الحكومية والخاصة بمعدل دقيقة واحدة لتفعيل حساب المستخدم، و20 ثانية لمعالجة الطلب الواحد.
هيئة الحكومة الرقمية	حققت المملكة أفضل نتيجة في تاريخ مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية، وتقدمت 12 مرتبة عالمياً، لتصبح في المرتبة 31 بنسبة 85.4%، كما قفزت 39 مرتبة في مؤشر الخدمات الإلكترونية كأفضل الدول تقدماً في دول مجموعة العشرين.
	احتلت المملكة المجموعة الأولى في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية والتفاعل مع المواطنين بحسب مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر عن البنك الدولي لقياس تقدم دول العالم في هذا المجال.
	تم إصدار 15 ترخيص لمنصة ومنتج رقمي بإجمالي عمليات 53 مليون عملية سنوياً لـ 10 جهات حكومية مستفيدة، وذلك لرفع كفاءة المنصات وجودتها وتنظيم حقوق ملكيتها.

النطاق	المنجز
النقل والخدمات اللوجستية	عقد أول ملتقى للتوظيف الافتراضي للقطاع اللوجستي بمشاركة أكثر من 81 شركة وطرح أكثر من 6 آلاف وظيفة.
	إطلاق 5 مشاريع للنقل العام بالحافلات في 11 مدينة ومحافظة بالمملكة، بواقع 42 مسارًا، و691 محطة توقف، من خلال 293 حافلة، تقطع قرابة 1,668 كم، لتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية في قطاع النقل وتوفير خيارات تنقل أسهل وأسرع.
	إتمام 49 مشروع تشمل إصلاحات طرق قائمة وتحسين جودة سطح الطرق بطول 3,690 كم، مما أسهم في رفع مستوى جودة الطرق وتعزيز مبدأ السلامة وتقليل حوادث الطرق.
	توقيع 50 اتفاقية يصل عائدها الاقتصادي التقديري إلى 10 مليار ريال خلال مؤتمر مستقبل الطيران.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م

النطاق	المستهدف
الإسكان	خدمة 120 ألف أسرة لتستفيد من جميع الخيارات والحلول السكنية التي يوفرها برنامج سكني.
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	نشر البوابات الإلكترونية (eGates) لإنهاء إجراءات السفر في عدد من مطارات المملكة بهدف تسهيل وتسريع اجراءات السفر وتعزيز أمن الحدود.
	تنفيذ استراتيجية البيانات المفتوحة وتمكين المنظومة لرفع الشفافية وتعزيز الابتكار وتعظيم الأثر الاقتصادي المنشود من البيانات المفتوحة في المملكة.
	تجهيز البنية التقنية لتطبيق توكلنا خدمات، والذي يمكن من خلاله تقديم الخدمات الحكومية في قناة واحدة، والمساهمة في تقليل التكلفة التطويرية والتشغيلية.
الاتصالات وتقنية المعلومات	رفع نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في جميع مناطق المملكة من 61% إلى 64% كذلك رفع نسبة تغطية النطاق العريض المحمول (الجيل الرابع) من 97.3% إلى 99% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م.
	زيادة حجم سعات مراكز البيانات والخدمات السحابية من 98.12 ميجا واط في الربع الثالث 2022م إلى 150ميجا واط بنهاية العام 2023م.
	توفير 40 ألف فرصة للتدريب النوعي للكوادر الوطنية، ضمن مبادرة مهارات المستقبل لتنمية المهارات الرقمية، وذلك بنهاية العام 2023م.

النطاق	المستهدف
هيئة الحكومة الرقمية	المساهمة في تفعيل مبدأ الحكومة الشاملة بتحفيز الجهات الحكومية للاستفادة من الموارد التقنية المشتركة وتحسين تجربة المستفيد من الخدمات والمنتجات الحكومية الرقمية وتعظيم العائد الاقتصادي عبر تحسين الإنفاق واستدامة التحول الرقمي.
	إطلاق منصة التصنيف الفني لمقاولي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشتريات الحكومية الرقمية وتوطين سلاسل الإمداد والخدمات والسلع وتحفيز القطاع الخاص بالاستثمار بالسلع والخدمات عالية القيمة.
النقل والخدمات اللوجستية	إطلاق عدد 12 منصة لتعزيز جودة وتنافسية الخدمات اللوجستية ورفع كفاءة حركة البضائع.
	زيادة سعة الشحن عبر خطوط السكك الحديدية لتصل إلى 12.8 مليون طن و800 ألف وحدة مكافئة لتقليل تكلفة ومدة النقل، وتطوير القطاع الصناعي، ورفع الجودة والأمان، وربط مختلف مدن المملكة وموانئها، وتخفيف الانبعاثات الكربونية.
	تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن وسائل النقل البري من خلال حركة القطارات بمعدل 36 ألف طن والتي تعد صديقة للبيئة لإسهامها في التقليل من الانبعاثات.
	توفير وظائف وتطوير القدرات البشرية في قطاع النقل السككي، بمختلف المستويات الوظيفية، للوصول إلى نسبة 86%.

قطاع التعليم

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**189 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، ودعم الأبحاث والتطوير والابتكار، والمستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**36 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	نجاح التعاون بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وأمانة جدة وهيئة الصحة العامة (وقاية)، بالشراكة مع منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية باستراليا CSIRO، وتجهيز أول منشأة بحثية من نوعها في منطقة الشرق الأوسط قادرة على زراعة وتربية البعوض المقاوم لحمى الضنك.
	الانتهاء من التشغيل الأولي لمشروع تطوير تقنيات البناء المتقدم لتسريع عملية بناء وتشييد المساكن في مدة لا تتجاوز 30 يوم مع أتمتة كامل عمليات التصنيع.
	الانتهاء من تسليم خط إنتاج أول مصنع لهياكل الطائرات من المواد المركبة بالمملكة إلى شركة سامي للبدء بمرحلة التشغيل، بهدف توطين 50% من الصناعات العسكرية بحلول عام 2023م.
التعليم	تحقيق المملكة المرتبة 35 عالمياً من بين 191 دولة في مؤشر التنمية البشرية في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022م. واعتماد ينبع الصناعية ضمن الشبكة العالمية لمدن التعلّم ضمن 9 مدن عربية، و294 مدينة حول العالم.
	حقّق معلمو ومعلمات المملكة جائزتين دوليتين في فئة خبراء مايكروسوفت للتعلّم الإبداعي، وجائزة أخرى عن فئة مدارس مايكروسوفت، وذلك في مؤتمر تبادل الخبرات العالمي لعام 2022م.
	إطلاق بوابة نورة الرياضية لتأهيل الفرق والأندية الرياضية النسائية وتعزيز المشاركات المحلية والدولية.
	بناء 71 مدرسة حديثة ومجمع تعليمي تضم 1,634 فصلاً دراسياً بطاقة استيعابية 50 ألف طالب وطالبة في محافظة جدة خلال 50 يوم.
	إطلاق المرحلة الرابعة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وفق تخصصات نوعية وحيوية بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل، حيث بلغ عدد المستفيدين 2,328 طالب وطالبة حتى تاريخه.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م

النطاق	المستهدف
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	إنشاء وتشغيل مركز القدرات للثورة الصناعية الرابعة في قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، لتوفير التدريب المتخصص وتقديم الاستشارات، ومختبرات للبحث والتطوير والابتكار.
	إنتاج ألياف كربونية بمواصفات ميكانيكية عالية، لتطبيقات الفضاء والطيران والطاقة والدفاع، لزيادة كفاءة الاستفادة من المواد الخام وتنويع مصادر الإنتاج المحلي.
التعليم	استحداث أول نظام وطني لتمويل ودعم البحث والابتكار تحت عنوان (برنامج التمويل المؤسسي) حيث يتم الدعم بناء على الاستراتيجية والهوية البحثية للجامعات السعودية.
	إطلاق منصَّة (ادرس في السعودية) للتعريف بجهود المملكة في مجال المنح الدراسية وتوحيد عملية القبول وتسريع الإجراءات للطلاب غير السعوديين في جميع دول العالم.
	تخصيص المدارس الداخلية لتوطين صناعة التربية الخاصة واستحداث ما يزيد عن 3.6 ألف فرصة عمل مباشرة.

قطاع الخدمات البلدية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**63 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	البنية التحتية للمدن، وتنمية المدن السعودية، وإقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات، والرفع من جودة الحياة داخل المدن
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**300 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
خدمات بلدية	استكمال تطوير عدد من الحدائق بمساحة إجمالية 910,364 م^2 ومجاورات سكنية حدائق وساحات 12 كم، لتكون المدن أكثر ملائمة للإنسان وخلق بيئة صحية وصديقة للبيئة.
	توقيع أكثر من 2,400 عقد استثماري وطرح أكثر من 2,700 فرصة استثمارية لخلق فرص عمل للمواطنين والاستغلال الأمثل للأصول البلدية.
	تطوير كورنيش مدينة الخبر كشاطئ معياري صديق للبيئة لأول مرة على مستوى المملكة للمساهمة في تعزيز إمكانية السياحة للمدينة ورفع جودة الحياة في المنطقة.
	إطلاق مبادرة الحاضنات البلدية والمتاجر المتنقلة بهدف تنظيم سوق البيع الجائل ودعم المستفيدين؛ حيث بلغت عدد الحاضنات البلدية 917 منفذ بيع في 148 حاضنة بلدية على مستوى المدن.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م

النطاق	المستهدف
خدمات بلدية	استكمال المرحلة الثالثة من استراتيجية تطوير البنية الاستثمارية من خلال تأسيس 5 شركات جديدة كأذرع استثمارية للأمانات، بهدف تعزيز الاستفادة من الأصول البلدية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
	تطوير وتحديث المخططات المحلية والإقليمية وإعداد الأكواد العمرانية لـ 5 مناطق و45 محافظة وتأسيس استوديوهات تصميمية للأكواد العمرانية بالأمانات.
	الانتهاء من إعداد وتطوير المخطط الاستراتيجي الشامل لمسارات الأودية والسيول داخل النطاقات العمرانية بجميع مدن ومحافظات المملكة.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**189 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	الجانب الصحي ويشمل الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، والموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية والثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**25 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
الإعلام	إنشاء مركز التلاوات القرآنية والأحاديث النبوية ليكون مصدر إنتاج موثوق لكافة الإذاعات والقنوات ذات العلاقة، ووجهة للقراء والمؤدين من مختلف الجنسيات لتسجيل التلاوات والختمات والأحاديث وأرشفتها.
	إطلاق مبادرة ميدياثون لفتح نافذة بين الإعلام والمجتمع لتحقيق تشاركية فعالة وتطوير منظومة الإعلام وتقديم حلول للتحديات الإعلامية بطرق مبتكرة.
الترفيه	إطلاق برنامج قادة الترفيه لتطوير الكوادر الوطنية لـ 30 قائد تنفيذي من صناع القرار، من خلال الابتعاث والتدريب في مجال التطوير القيادي بالتعاون مع الجامعات الرائدة والشركات العالمية.
	اختتام موسم الرياض 2021م في الربع الأول من عام 2022م، كأكبر حدث ترفيهي في المنطقة، محققاً أكثر من 15 مليون زائر، منهم 2.5 مليون زائر من خارج الرياض، و230 ألف سائح من 130 دولة، وبمشاركة أكثر من 5 آلاف موهبة، وتوفير 150 ألف وظيفة.
	إطلاق برنامج الضمان المالي لتشجيع المشاركة في القطاع الترفيهي وزيادة نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لتعزيز المحتوى الترفيهي المحلي وتنويع الخيارات الترفيهية.

النطاق	المنجز
الرياضة	إطلاق برنامج أندية الحي الترفيهية والبطولات والألعاب التعليمية خارج ساعات الدراسة بمشاركة 270 نادي، وتفعيل برنامج المجموعات الرياضية داخل 7 جامعات طوال العام بالتعاون مع وزارة التعليم لخدمة أكثر من 46 ألف مستفيد.
	إصدار 68 رخصة لأكاديميات رياضية، بهدف زيادة حجم القطاع الرياضي، وتعزيز العائد الاقتصادي، وخلق وظائف في مختلف المجالات الرياضية.
	تطوير وتفعيل 6 ملاعب كرة قدم، ومضمار جري، وصالتين رياضيتين للألعاب القتالية، وكرة اليد، لتحسين المنشآت الرياضية وتوفير خدمات متنوعة بجودة عالية.
	تنظيم 22 فعالية رياضية عالمية في المملكة خلال عام 2022م.
الإغاثة والأعمال الإنسانية	إطلاق مشاريع ضمن برنامج الأمن الغذائي والزراعي في دول العالم بإجمالي 53 مليون دولار أمريكي مقدمة لعدد 47 دولة حول العالم لمساعدة ما يقارب 7 مليون مستفيد خلال عام 2022م، وإدارة المستشفيات والمراكز الصحية في 7 دول حول العالم لتقديم اللقاحات وغسيل الكلى والأطراف الاصطناعية وخدمات الطوارئ بأكثر من 51 مليون دولار.
الصحـــة	التوسع في خدمات العيادات الافتراضية حيث بلغ عدد المستفيدين 4.5 مليون مستفيد بنهاية الربع الثاني 2022م.
	تشغيل أول 20 عيادة تخصصية في خدمات التأهيل الطبي، وربطها بنظام موعد في المناطق والتجمعات، بهدف تسهيل الحصول والوصول للخدمة وتحسين جودة الخدمات.
	اعتماد بدء برنامج التحصين بلقاح فيروس الورم الحليمي ضمن المراحل الدراسية (الصف الأول متوسط)، وتدريب 3,347 موجهة صحية حتى الآن على التوعية الصحية عن فيروس الورم الحليمي باستخدام المواد التوعوية المعتمدة في 22 مديرية وتجمع صحي.
	افتتاح 13عيادة للإقلاع عن التدخين ضمن مشروع سجون بلا تدخين بالتعاون مع المديرية العامة للسجون.
	وصلت نسبة التحصين ضد فيروس"كوفيد-19" للجرعة الواحدة نحو 86% بواقع 26 مليون جرعة، والجرعتين بنسبة 81% بحوالي 24 مليون جرعة، والجرعة التنشيطية نحو 40% بواقع 12 مليون جرعة.
	تفعيل خدمات الأسنان لمرضى الرعاية الصحية، وتفعيله بـ 9 مناطق وخدمة 3,996 مستفيد.
تنمية اجتماعية	تدريب 100 ألف مستفيد من الضمان الاجتماعي قادر على العمل وتمكين 40 ألف منهم بتوفير فرص وظيفية تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم.

النطاق	المنجز
الموارد البشرية	بلغ عدد السعوديين في سوق العمل بما يقارب 2.2 مليون كفاءة سعودية وهو الأعلى تاريخياً من حيث عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص، وانخفاض لمعدل البطالة حيث بلغ 9.7% في الربع الثاني من عام 2022م.
	تحقيق مستهدف برنامج توطين – المرحلة الأولى- بتحقيق أكثر من 161 ألف وظيفة متجاوز المستهدف (115 ألف وظيفة)، وإطلاق 9 قرارات توطين تهدف إلى خلق أكثر من 77 ألف وظيفة.
	تأسيس وتفعيل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للإشراف والتشغيل للمساهمة في نمو القطاع ورفع من مستوى الحوكمة والشفافية.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م

النطاق	المستهدف
الإعلام	إطلاق منصة موسوعية وموثوقية مرئية "سعوديبيديا" والتسويق الدولي لها لنشر المقالات بعدة لغات بتصنيفات وفئات المحتوى الدينية والاجتماعية والثقافة والتاريخية والاقتصادية والسياسية.
	إطلاق برنامج " IGNITE" لمبادرة التدريب المهني في المحتوى الرقمي، ومبادرة أكاديمية الإعلانات الرقمية، لتوفير 300 فرصة تدريب مهني في مجالات الألعاب والفيديو والصوتيات والإعلانات الرقمية.
الرياضة	إقامة معرض اكسبو اتحاد الرياضة للجميع (SFA - EXPO) ورفع مشاركات المملكة في الفعاليات الرياضية الإقليمية والعالمية.
	مبادرة تمكين وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الرياضي، من خلال نقل المعرفة والتدريب لزيادة المعرفة الاستثمارية في المجال الرياضي.
الموارد البشرية	توطين أكثر من 11 نشاط ومهنة في عدد من القطاعات لرفع جودة العاملين فيها وتعزيز نمو سوق العمل المحلي وزيادة فرص العمل للمواطنين.
	إطلاق برنامج توطين -المرحلة الثانية - لزيادة فرص العمل للمواطنين بتوفير 170 ألف وظيفة.
	توقيع اتفاقية الفحص المهني لتنظيم استقدام العمالة وتنظيم العلاقة التعاقدية والمساهمة في ترتيب المملكة في مستوى التنافسية العالمي.

النطاق	المستهدف
تنمية اجتماعية	افتتاح 3 أندية اجتماعية ورعاية نهارية لخدمة كبار السن بالشراكة مع القطاع الخاص وغير الربحي، باستهداف 49 نادي بحلول 2030م.
	إنشاء منصة موحدة للمسؤولية الاجتماعية وأتمتة ربط مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية بين القطاعات (العام والخاص وغير الربحي).
	تمكين ما نسبته 27.3% من مستفيدي الضمان الاجتماعي في سوق العمل عبر منظومة الخدمات الاجتماعية.
	زيادة عدد المتطوعين في المملكة إلى 480 ألف متطوع، مما يزيد عدد الفرص التطوعية إلى 260 ألف فرصة تطوعية في العام 2023م.
الصحـــة	تدشين 3 مستشفيات حول المملكة بطاقة إجمالية مستهدفة تصل إلى 900 سرير.
	الأرشفة الإلكترونية للصور القلبية والربط بين جميع مراكز القلب، لعمل التشخيص الدقيق عن بعد، وتسهيل عملية التواصل بين المريض والطبيب.
	التوسع في الخدمات المتخصصة لكبار السن باعتماد 4 مستشفيات في المناطق الرئيسية (الوسطى، الغربية، الشرقية، الجنوبية) لتصبح مستشفيات صديقة لكبار السن، بالإضافة للتوسع في نطاق الخدمات الصحية المنزلية بإضافة (خدمات الغسيل الكلوي المنزلي، وخدمات التنفس الصناعي المنزلي وخدمات رعاية الأم والطفل ما بعد الولادة المنزلية والرعاية التلطيفية).
	تفعيل خدمات الرعاية الأولية بواسطة نموذج طبيب لكل أسرة، حيث يستهدف استكمال تسجيل المستفيدين للوصول لتغطية 20 مليون مستفيد.
	زيادة عدد المنظمات الصحية غير الربحية بواقع 15 منظمة ليصل عددها إلى 230 منظمة، وبزيادة برامجها الصحية المقدمة للمجتمع لتصل إلى 2,800 برنامج، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المتطوعين في أنشطة الجمعيات إلى 15,200 متطوع بنهاية عام 2023م.
	التوسع في التغطية الطبية للمناطق الطرفية بواسطة 60 عيادة متنقلة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للوصول إلى نسبة تغطية 88% لعام 2023م.

قطاع الموارد الاقتصادية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**72 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	البنية التحتية للبيئة والمياه والزراعة، وإنتاج المياه المحلاة والصرف الصحي، ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، إضافة إلى تطوير بيئة السياحة والاستثمار، وتنمية الصناعة، والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعقارات الدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والتخطيط المالي والاقتصادي
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**42 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
	تحقيق خفض مالي مباشر بمقدار 25 مليار ريال وخفض مالي غير مباشر من خلال تفادي تكاليف إضافية بمقدار 20 مليار ريال لعام 2022م، نتيجة رفع ممارسات كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال إعادة توجيه ما تم تحقيقه من خفض لمشاريع ذات أولوية وتنموية لتحقيق مستهدفات المملكة 2030.
كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية	إبرام عدد من الاتفاقيات الإطارية بقيمة 7 مليار ريال في عام 2022م نتج عنها خفض سعر الوحدة بنسبة تتراوح من 10% إلى 40% للخدمات والمنتجات التي يتم شراؤها من قبل الجهات الحكومية.
	توطين الوظائف في عقود التشغيل والصيانة وإعداد البرامج التدريبية من خلال توفير 28 ألف فرصة وظيفية للسعوديين لعام 2022م.

النطاق	المنجز
	تفعيل حوكمة منظومة الأمن الغذائي بمشاركة 11 ممثل من جهات معنية لتعزيز الأمن الغذائي في المملكة لتوفير السلع الغذائية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية من خلال تخصيص مبلغ 9.5 مليار ريال، للتعامل مع الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية.
	إطلاق الدعم المباشر لأكثر من 61 ألف مستفيد من صغار المنتجين الزراعيين والأسر الريفية، وذلك بأكثر من مليار ريال لمساعدتهم على تغطية تكاليف الإنتاج وضمان حد أدنى من الدخل للمواطنين في المناطق الريفية.
البيئة والمياه والزراعة	تعزيز مصادر مياه الشرب من المياه الجوفية في مختلف مناطق المملكة من خلال حفر 143 بئر بطاقة إنتاجية 357 ألف م^3 يومياً.
	تعزيز منظومة الخزن الاستراتيجي للمياه المحلاة ومنظومة الربط التكاملي للمياه المحلاة بالمملكة وإيصالها إلى المزيد من المناطق والمدن والمحافظات، من خلال تدشين أنظمة نقل للمياه المحلاة بسعات نقل تتجاوز 500 ألف م^3 يومياً.
	زيادة نسبة التغطية بالخدمات المائية في مختلف مناطق المملكة من خلال إنشاء 28 خزان جديد وتنفيذ 36 مشروع بتكلفة أكثر من 806 مليون ريال.
	تقدم المملكة 8 مراكز عالمياً في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية، كما سجلت ثاني أفضل تقدم بين الدول محل القياس، والمرتبة الـ 7 من بين دول مجموعة العشرين G20.
التجارة	تحقيق جائزة (ONE GLOBAL ECOSYSTEM) لتحفيز وتمكين ريادة الأعمال، وتحقيق مستوى متقدم بدرجة 99% في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية.
	صدور نظام الشركات للإسهام في تحفيز الاستثمار وتذليل العقبات التي تواجه بيئة الأعمال، وإطلاق النسخة الجديدة من نظام التصويت الإلكتروني للغرف التجارية دون تدخل بشري مما يرفع من شفافية وحوكمة الانتخابات.

النطاق	المنجز
الصناعة والثروة المعدنية	طرح أول مزاد تعديني لرخص محاجر مواد البناء بعد تطبيق نظام الاستثمار التعديني الجديد لـ 13 موقع بإجمالي إيرادات تجاوزت 39 مليون ريال.
	تطوير أكثر من 56 مليون م^2 كمواقع صناعية في مدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتوفير بنية تحتية صناعية رائدة بالمناطق الاقتصادية الخاصة.
	إنشاء 176 مصنع ومنتج جاهز بالمدن الصناعية بسدير والدمام الثانية والخرج لزيادة نسبة الفرص الاستثمارية لأصحاب المصانع.
	إطلاق هاكاثون الصناعة بهدف ربط أصحاب الأفكار والمواهب مع المصنّعين السعوديين للخروج بحلول إبداعية لتحديات حقيقية، من خلال مشاركة 2,000 مُتقدّم.
	استقطاب شركة لوسيد الواعدة في صناعة السيارات الكهربائية في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، كأول مصنع لها خارج الولايات المتحدة الامريكية، والذي يستهدف صناعة 300 ألف سيارة سنوياً بحلول عام 2030م.
	إصدار 855 ترخيص صناعي و 576 ترخيص تعديني حتى نهاية شهر نوفمبر 2022م، لدعم زيادة حجم الاستثمارات الصناعية والتعدينية.
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	حققت المملكة المركز الثاني في عدد وقيمة صفقات الاستثمار الجريء على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة نمو 108% منذ بداية العام الجاري حتى نهاية الربع الثالث، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بإجمالي قياسي بلغ 3 مليار و68 مليون ريال، متجاوزًا إجمالي الاستثمارات في كامل عام 2021م، مما أسهم في حفاظ المملكة على ترتيبها كثاني أكبر دول المنطقة جذبًا للاستثمار الجريء.
	تنظيم المؤتمر العالمي لريادة الأعمال (GEC) وتوقيع اتفاقيات وشراكات تجاوزت 50 مليار ريال بحضور أبرز قادة الاقتصاد والاستثمار عالمياً بمشاركة أكثر من 180 دولة.
	توفير ضمانات مالية لقنوات التمويل بلغت 71.3 مليار ريال واستفادة أكثر من 17,172 منشأة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م مقدمة من برنامج كفالة.
المحتوى المحلي	تطوير ورفع عدد المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية الواجب شراؤها من المصانع الوطنية إلى أكثر من 600 منتج لتمكين المصانع الوطنية وتنمية المحتوى المحلّي.

النطاق	المنجز
عقارات الدولة	إصدار صكوك موحدة باسم عقارات الدولة مما يساهم في تسهيل الاستثمار في المشاريع الكبرى وينتج عنها أيضا عوائد اجتماعية.
	توفير قناة نظامية جديدة تتيح تمليك المستخدم الحالي للأراضي الزراعية بعد تقييمها وبيان عدم جدوى الاحتفاظ بها في محفظة الدولة العقارية عبر إلزامه بتطبيق معايير رفع الغطاء النباتي والحفاظ على الحياة البيئية والتي سيتم توفيرها عبر مبادرة السعودية الخضراء.
الطاقة	قيادة المملكة لمجموعة أوبك+ ودعم استقرار أسواق البترول مقارنة بالتقلبات الكبيرة في أسواق الطاقة الأخرى والوصول إلى قرار بتمديد اتفاقية أوبك+ حتى نهاية عام 2023م مع خفض الإنتاج من مستويات الإنتاج المخصصة للدول في شهر أغسطس بمليوني برميل يوميًا في إجراء استباقي يعكس تماسك المجموعة رغم التحديات.
	إنجاز عدة أعمال رئيسية لمشروع بناء أول محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية في المملكة، واستلام العروض لبناء أول محطة للطاقة النووية بالمملكة بتاريخ 31 ديسمبر 2022م.
	إعلان توقيع اتفاقيات شراء الطاقة لمشروعات الرس وسعد وليلى للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة إجمالية تبلغ 1,091 ميجاواط، والذي سيسهم في جذب استثمارات تقدر بحوالي 2.9 مليار ريال سعودي. وهي ضمن مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة في المملكة.
	طرح الديزل النظيف في الأسواق السعودية، لخفض استهلاك الوقود، ويعود بالمنفعة على المستهلك النهائي بيئيًا واقتصادياً.
السياحة	إطلاق حملة رفع الوعي بالمملكة كوجهة سياحية عالمية مما يساهم في تعزيز مكانه المملكة عالمياً حيث تم قياس نسبه الوعي بالسياحة في المملكة وحققت 95% في الشرق الأوسط و87% في آسيا و86% في أمريكا وأوروبا.
	إطلاق حملة تحفيز السياحة الداخلية لرفع عدد الزيارات في المملكة والإنفاق السياحي في المملكة العربية السعودية من الداخل والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت عدد الزيارات الداخلية أكثر من 33 مليون زيارة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2022م.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م	
النطاق	المستهدف
كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية	توفير 28 ألف فرصة وظيفية للسعوديين في عام 2023م، من خلال توطين الوظائف في عقود التشغيل والصيانة وإعداد البرامج التدريبية.
	تحقيق وفر مالي بمقدار 30 مليار ريال من خلال رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي للمشاريع، وذلك بالتعاون المشترك مع الجهات الحكومية.
التجارة	بناء مركز التعافي من الكوارث لاستعادة الخدمات والأعمال (Disaster Recovery Site) لضمان استمرارية الأعمال وتجنب الكوارث التي تؤدي لتعطيل عمليات الجهة والمشاكل التي تواجه خدمة العملاء.
	التوسع في نطاق التغطية الجغرافية للملحقيات التجارية لتنمية التبادل التجاري، وتعزيز دور القطاع الخاص في التجارة الدولية من خلال مجالس الأعمال السعودية الأجنبية وتعريف ممثلي الدول النظيرة بمناخ وفرص التجارة وتذليل العقبات التجارية.
	أتمتة رصد الأسعار ومتابعة المخزون التمويني بهدف رصد حركة الأسعار للسلع ومراقبة تأمين المخزون.
الصناعة والثروة المعدنية	توطين صناعات نوعية في 10 قطاعات، منها صناعة السيارات، والصناعات البحرية، والصناعات الطبية والدوائية، من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعة.
	استقطاب استثمارات صناعية نوعية إلى مدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع بحجم استثمارات تقدر 24.8 مليار ريال وتوفير ما يقارب 7,200 فرصة وظيفية. وتطوير مواقع صناعية للهيئة الملكية بمساحة حوالي 8 مليون $م^2$ لاستقطاب الاستثمارات الصناعية.
	إنشاء 105 مصنع جاهز بكل من مدينة جازان الصناعية، واحة القصيم الصناعية، والدمام الثانية الصناعية، لاستكمال خدمات البنية التحتية للمدن الصناعية، وزيادة نسبة الفرص الاستثمارية لأصحاب المصانع.
	دعم الصناعات الواعدة من خلال تطوير 44 فرصة استثمارية واعدة في قطاع الآلات والمعدات، لزيادة حجم الصناعة المحلية وتقليل حجم الواردات.
	دعم سلاسل الإمداد الأساسية لصناعة الطيران من خلال تطوير 10 فرص استثمارية واعدة للنهوض بالصناعات المتقدمة جداً، ونقل المعرفة في صناعة الطيران إلى المملكة.
	تسجيل العلامة التجارية لـ (صنع في السعودية) في مجلس التعاون الخليجي والدول الإقليمية والإسلامية والعالمية المستهدفة لتعزيز التواجد الدولي.

النطاق	المستهدف
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	إطلاق المنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية من خلال بوابة إلكترونية موحّدة تدعم منظومة التجارة الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. واستضافة مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال (EWC) بالتعاون مع منظمة "GEN" غير الربحية وذلك من خلال استقطاب 100 رائد أعمال من أكثر من 200 دولة حول العالم.
المحتوى المحلي	تطوير علامة تسويقية للمحتوى المحلي على المنتجات والخدمات بالتعاون مع برنامج صنع في السعودية، وذلك بهدف توجيه القوة الشرائية نحو عناصر المحتوى المحلي.
عقارات الدولة	تنظيم عمليات طلبات جميع الجهات الحكومية من خلال منهجية وآليات للتخطيط المستقبلي ومؤامتها مع ميزانية الدولة العامة.
	الانتهاء مما يقارب 90% من طلبات المستفيدين المتقدمين عبر الأمانة العامة للجان النظر في طلبات تملك العقارات (إحكام).
الطاقة	تطوير وطرح 10 مشروعات للطاقة المتجددة بسعة تقديرية تبلغ 7 جيجاوات لتوفير الفرص التجارية وتعزيز جهود برامج التوطين والمحتوى المحلي.
	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبتروكيماويات لتحويل 4 ملايين برميل يوميًا من البترول وسوائل الغاز إلى بتروكيماويات داخل وخارج المملكة.
	خفض استهلاك وقود الديزل في إنتاج الطاقة الكهربائية بمقدار 5,062 برميل وربط مستخدميه بالشبكة الكهربائية.
	تعزيز الربط الكهربائي للمملكة مع الدول والتبادل التجاري للكهرباء لتعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة لتكون مركزاً عالمياً للربط وتصدير الطاقة الكهربائية.

النطاق	المستهدف
البيئة والمياه والزراعة	زيادة نسبة تغطية مياه الشرب للسكان إلى 88.7% وزيادة نسبة تغطية خدمة الصرف الصحي للسكان إلى 65.5% وزيادة متوسط ساعات الضخ اليومي للأحياء المخدومة بمعدل 21.5 ساعة بنهاية عام 2023م.
	تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الإقراض السنوي لتمويل المحفظة الائتمانية لعام 2023م إلى 6.5 مليار ريال، ودعم التنمية الريفية الزراعية المستدامة بـ 500-600 مليون ريال حسب الميز النسبية للمناطق.
	إنشاء 33 سد بسعة تخزينية 507 مليون م^3. بالإضافة إلى حفر 19 بئر في مختلف مناطق المملكة لزيادة تغطية إمدادات المياه للمناطق النائية بمقدار 36 ألف م^3 في اليوم.
	إنشاء المركز الإقليمي للتغير المناخي بمدينة جدة، وإنشاء المركز الإقليمي للإنذار المبكر من العواصف الغبارية والرملية.
الاقتصاد والتخطيط	قيادة جهود المملكة في ملف مجموعة عمل التنمية تحت الرئاسة الهندية لتعزيز التنمية في البلدان وإبراز جهود المملكة ودورها العالمي في دعم تنمية الدول النامية.
	توفير نتائج تفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن وتوفيرها لمتخذي القرار وراسمي السياسات والباحثين لدعم الخطط التنموية على مدى السنوات العشر التالية.
	عقد اجتماع اللجنة السعودية البروناوية بدورتها الثانية في براوناي، واللجنة السعودية الكورية لدورتها الخامسة في كوريا، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين المملكة وبروناي والمملكة وكوريا، وتمكين فرص التعاون الاقتصادية المقترحة وحفظ العلاقة بين المملكة والبلدين.
السياحة	تحقيق 834 ألف وظيفة في القطاع السياحي وذلك من خلال تمكين نمو قطاع السياحة الموجه إلى السائح المحلي والدولي حيث يساهم في خفض نسب البطالة وخلق مسارات ومهن وظيفية جديدة في سوق العمال بما يقارب 1.6 مليون وظيفة سياحية، وفقاً لما تم تحديده في الاستراتيجية الوطنية للسياحة.
	تحقيق 5.2% كنسبة مساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، منبثقة من الاستراتيجية الوطنية للسياحة، من خلال تمكين نمو قطاع السياحة الموجه إلى السائح المحلي والدولي.

قطاع الإدارة العامة

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**37 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	دعم الأجهزة الإدارية والتشريعية، وزارة الخارجية، والمحاكم، وخدمات الشؤون الإسلامية، وفي مجال حقوق الإنسان والعناية بالحرمين الشريفين
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**33 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
الشؤون الإسلامية	استضافة 2,279 حاج ومعتمر من أسر الشهداء والمصابين والعائدين من الأسر، ومن المشاركين في عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل، ومن خارج المملكة في حج عام 1443هـ.
	تنفيذ برامج إفطار وتوزيع التمور والإمامة على عموم المسلمين في المجتمعات الخارجية خلال شهر رمضان المبارك لعام 1443هـ، في مختلف دول العالم، بمعدل 34 دولة للتفطير و24 دولة للتمور و19 إمام لـ 9 دول.
العدل	إطلاق المحكمة الافتراضية لنظام التنفيذ المتكامل، وهي بنية رقمية تضمن إنجاز جميع إجراءات محكمة التنفيذ بشكل آلي، بهدف تسريع 50% من إجراءات محكمة التنفيذ.
	تدشين مركز تهيئة الدعاوى ضمن مبادرة الإسناد والتنظيم الإداري في المحاكم، وإطلاق منصة تقاضي في جميع محاكم التنفيذ في 53 مدينة في المملكة، بالإضافة للمحاكم العامة وعددها 21 مدينة في المملكة.
	تدشين محكمتي الأحوال الشخصية والاستئناف بالمنطقة الشرقية، كمحاكم نموذجية، وذلك ضمن مبادرة تهيئة وتطوير المحاكم وفق الهوية المعيارية الموحدة لجميع محاكم المملكة.
	إطلاق منصة "تأجير" بالتعاون مع هيئة النقل، بهدف تحسين تجربة العميل من خلال جلب البيانات وتفاصيل العقد آليا من منصة تأجير.

النطاق	المنجز
الحج والعمرة	إطلاق 13 دليل توعوي بـ 14 لغة عالمية تغطي نواحي مختلفة من رحلة ضيف الرحمن كدليل الإحرام، ودليل معالم مكة المكرمة والمدينة المنورة.
	إطلاق21 منصة إلكترونية معتمدة لخدمات المعتمرين الأفراد من جميع أنحاء العالم (B2C) لتوفير كافة السبل والإمكانات لتسهيل قدومهم والمساهمة في زيادة أعدادهم وتمكينهم من تصميم برنامج العمرة والحجز المباشر للخدمات.
	توسعة نطاق خدمات تطبيق اعتمرنا دولياً (124 دولة حتى الآن) لتمكين الراغبين في أداء العمرة من حجز تصاريح العمرة والصلاة في الروضة المشرفة قبل القدوم للمملكة لتوفير كافة السبل للتسهيل على المعتمرين وإثراء التجربة.
	تمديد فترة الإقامة بتأشيرة العمرة لتصبح 3 أشهر لتمكين المعتمرين المتقدمين من التنقل بين مدن المملكة والمساهمة في إثراء تجربتهم المعرفية.
	إطلاق مؤتمر ومعرض خدمات الحج والعمرة العالمي للعمل على تسهيل عملية التواصل وتبادل الخبرات ورفع جودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن.
الخارجية	إطلاق المنصة الوطنية الموحدة للتأشيرات وتطبيق البصمة الحيوية، لتمكين المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية وقطاع الأعمال من استخراج التأشيرات والتفويضات والخدمات الصحية من خلال منصة موحّدة حيث تجاوز عدد المستفيدين 7 مليون مستفيد.
	إطلاق خدمة إصدار تأشيرة المرور البحري إلكترونياً (E-visa) للقادمين إلى المملكة عبر سفن الرحلات البحرية (الكروز) بما يتجاوز 38 ألف تأشيرة حتى بداية شهر أغسطس من العام، بالتعاون مع صندوق الاستثمارات العامة.
	زيادة صلاحية تأشيرة الزيارة للولايات المتحدة الامريكية للمواطنين السعوديين إلى 10 سنوات بدلاً من 5 سنوات. كذلك الإعفاء الإلكتروني من تأشيرة دخول المواطنين السعوديين لبريطانيا.
	الترشح لاستضافة الرياض لمعرض إكسبو 2030، وكسب تأييد 120 دولة، من خلال التواصل مع عدد من الدول بكافة القارات للمساهمة في تحقيق مصالح المملكة الاقتصادية والتنموية إقليميًا ودوليًا.
	دعم المملكة لجهود تحالف الحضارات بمليون دولار لنشر السلام والتسامح وتعزيز دور الدبلوماسية المتعددة.
	فوز المملكة بعضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عن مجموعة الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA) للفترة 2022-2024م.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م

النطاق	المستهدف
الشؤون الإسلامية	طباعة 18 مليون نسخة من المصاحف والترجمات لإصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، لنشر كتاب الله الكريم في جميع أنحاء العالم وترجمة معانيه ليصل إلى دول العالم.
	إقامة أكثر من 600 ألف محاضرة ودرس وندوة في حوالي 100 دولة في العالم، لأكثر من 100 ألف مستفيد مستهدف، لنشر الإسلام الصحيح ونبذ التطرف والغلو والإرهاب.
العدل	تنظيم وإقامة المؤتمر العدلي السنوي وتدشين منصة "البورصة العقارية" لتداول الملكيات العقارية وتسجيلها بهدف تعزيز السوق العقاري في المملكة.
	إطلاق وتفعيل الاعتراض على المخالفات المرورية في المحاكم، ضمن المستهدفات الاستراتيجية الصادرة والتحولية في تدعيم مبادئ ومفاهيم استقرار واستقلال القضاء في السعودية.
	تدشين منصة التشريعات العدلية لتمكين جميع أفراد المجتمع من المستفيدين والمختصين (القضاة والمحامين) من الاطلاع على التشريعات العدلية وتحديثاتها من مصدر موثوق من وزارة العدل.
الحج والعمرة	إنشاء 18 مركز في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة لتقديم خدمات ذات جودة وأثر لضيوف الرحمن (عناية) للإرشاد والتوجيه.
	تنفيذ مشروع تخصيص المسالخ بمشعر منى للحفاظ على بيئة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وفق الضوابط الشرعية والصحية لأنعام الهدي والاضاحي وتوزيع اللحوم على الفقراء والمستحقين.
	تأسيس مركز ريادة الأعمال المتخصص لدعم وتمكين رواد الأعمال والمشاريع الناشئة في قطاع الحج والعمرة لرفع معدل الاقتصاد المحلي والمساهمة في توظيف الكوادر الوطنية ورفع مستوى الابداع والابتكار للمجتمع الريادي.
الخارجية	ترشح المملكة لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في نوفمبر 2023م بمدينة باريس. كذلك ترشيح المملكة لعضوية مجلس البحرية الدولية (IMO) للفترة 2024-2025م المقرر إجراء انتخاباتها في العام 2023م بمدينة لندن.
	إنشاء منصة إلكترونية للتعامل مع الوظائف الدولية من جميع مراحل توظيف السعوديين بالمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية للمساهمة في رفع عدد المواطنين العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية.
	تحسين قوة وترتيب الجواز السعودي من خلال التفاوض مع الدول لإعفاء المواطنين من شرط الحصول على تأشيرة.

القطاع العسكري

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**259 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	الدفاع الوطني, والحرس الملكي، ورفع وتطوير القدرات العسكرية, والمدن والقواعد العسكرية, والمستشفيات والخدمات الطبية العسكرية, والكليات والجامعات العسكرية, وتوطين الصناعات العسكرية, والبحوث العسكرية
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**17 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م

النطاق	المنجز
وزارة الحرس الوطني	إجراء أول حالة وصلة شريانية وعائية (فيستولا) للغسيل الدموي بدون تدخل جراحي في مدينة الملك عبد العزيز بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، والتي تعد الأولى على مستوى المملكة، وإجراء 332 عملية زراعة نخاع عظمي في مركز الأميرة نورة في مدينة الملك عبد العزيز الطبية بجده.
	توطين عدد من العقود كخدمات النقل والشحن البحري لمعدات الحرس الوطني وعقد الإسناد، بالإضافة إلى توطين التشغيل والصيانة لشبكة اتصالات الوزارة.
الهيئة العامة للصناعات العسكرية	تعزيز مهارات القوى العاملة في قطاع الصناعات العسكرية وزيادة توظيف الكوادر الوطنية من خلال تأسيس الأكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية.
	إقامة معرض الدفاع العالمي في نسخته الأولى 2022م بالرياض، بهدف إبراز القدرات والامكانيات العسكرية والدفاعية للمملكة، لتعزيز المنافسة بها عالمياً مع كبرى المعارض الدولية، وتوقيع اتفاقيات توطين بقيمة 8 مليارات ريال، وتحقيق عوائد مالية من قيمة العقود المبرمة والموقعة على هامش المعرض بقيمة 29.7 مليار ريال.
وزارة الدفاع	تقليل متوسط الإقامة في أقسام العناية المركزة بمستشفيات وزارة الدفاع بنسبة 45%، من معدّل 6.1 يوم إلى 3.3 يوم، مما ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية بواقع 381 مليون ريال سنوياً. وتخفيض عدد مرضى "قصور عضلة القلب" بنسبة 25% من خلال متابعة حالة المريض عن بُعد بالأجهزة الذكيّة، وتخفيض معدل الولادات القيصرية بنسبة 35%.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م	
النطاق	المستهدف
الهيئة العامة للصناعات العسكرية	تطوير نموذج تشغيلي لمراقبة وتطوير المُصنعين المحليين في القطاع العسكري، بالإضافة إلى عمل مقارنة معيارية ووضع مؤشرات لمراقبة وقياس الأداء الاستراتيجي للمشتريات العسكرية في المملكة وتأثيرها على الاقتصاد السعودي لدعم القطاع في اتخاذ القرار.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2023م	**105 مليار ريال**
أبرز مهام القطاع	إمارات المناطق الإدارية، والأمن الداخلي وحراسة الحدود ومكافحة الجريمة والمخدرات، وأمن الدولة ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحماية المدنية، والسلامة المرورية، وإدارة الاصلاحيات والسجون، وإدارة الجوازات، وحماية المنشآت الحيوية، والربط التقني لمعاملات المواطنين والمواطنات للأحوال المدنية، والأمن السيبراني
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	**30 جهة**

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2022م	
النطاق	المنجز
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	حصول الهيئة على شهادة التميز للقمة العالمية في مجتمع المعلومات عن مبادرة تحدي الأمن السيبراني.
	إطلاق البوابة الوطنية لخدمات الأمن السيبراني "حصين" لتقديم أربع خدمات سيبرانية عن طريق أربع منصات للجهات الحكومية في المملكة.
	تسجيل أكثر من 101 من مقدمي خدمات الأمن السيبراني للجهات التي تقدم خدمات أو حلول أو منتجات الأمن، لتنظيم قطاع الأمن السيبراني في المملكة.
	إطلاق برنامج "سايبرك" بمشاركة 10 آلاف مواطن لتطوير المهارات وتنمية المعرفة في مجالات الأمن السيبراني وتحفيز نمو القطاع في المملكة.
	إطلاق مبادرة "تحدي الأمن السيبراني" بمشاركة 855 مشاركاً وتقديم 118 حلاً سيبرانياً، لتعزيز مساهمة القطاع الخاص وخلق الوظائف وتوطين التقنيات في مجال الأمن السيبراني.

النطاق	المنجز
وزارة الداخلية	افتتاح 17 مقراً جديداً من المقرات الأمنية في مناطق مختلفة من المملكة، تضمنت 6 مقرات جديدة للمديرية العامة للدفاع المدني، و3 مقرات جديدة للمديرية العامة للجوازات، و3 مقرات جديدة للأمن البيئي، و5 فروع للمديرية العامة لمكافحة المخدرات، والتي تساهم في سرعة خدمة المستفيدين ومواكبة التوسع العمراني.
	تحسين ترتيب المملكة عالمياً ضمن المؤشرات الدولية الأمنية في تقرير السلام العالمي في مؤشر معدل حالات القتل المتعمد لكل 100 ألف نسمة، حيث حققت المملكة الترتيب الـ 6 مقارنةً بمجموعة العشرين لعام 2022م، بينما كانت في الترتيب الـ 7 لعام 2021م، كما حافظت على ترتيبها في أوائل دول مجموعة العشرين في عام 2022م لأكثر الدول انخفاضاً في الجريمة العنيفة.
	تحسين الخدمات المقدمة لمستفيدي منصة أبشر، لتسريع الإجراءات المتعلقة بالوزارة وتسهيل وصول المستفيدين حيث تم خدمة أكثر من 26 مليون مستفيد، حتى تاريخ 30 نوفمبر 2022م.
	إطلاق المنصة الوطنية للإنذار المبكر من خلال بث رسائل تحذيرية يصاحبها نغمة مميزة إلى الهواتف المتصلة بشبكات الاتصالات المتنقلة، وإبلاغ السكان بما يجب اتخاذه لسلامتهم وحمايتهم.
	إطلاق خدمة الجواز الإلكتروني والذي يحتوي على شريحة إلكترونية تساهم برفع مستوى الحماية الأمنية للبيانات والصور الشخصية لحامل الجواز وخاصية التحقق والقراءة الآلية عبر البوابات الذكية في المنافذ الدولية.
	تقديم خدمات الوحدات المتنقلة، والتي تقوم مقام مكاتب الأحوال المدنية، والمرتبطة مباشرة بقاعدة البيانات في مركز المعلومات الوطني، لإنهاء إجراءات المواطنين ومسح البصمة العشرية والتقاط الصور، حيث وصلت أعداد الزيارات إلى 1,180 زيارة ممن يتعذر حضورهم لفروع وإدارات الأحوال المدنية، من ذوي الظروف الخاصة أو المرضى أو المسنين ونحوهم.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2023م	
النطاق	المستهدف
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	تقديم برامج تدريب المسؤولين عن الأمن السيبراني (CISOs)، بالتعاون مع أكبر الجامعات العالمية لأكثر من 150 مسؤول، لتمكين رأس المال البشري والكوادر الوطنية.
	تحفيز منظومة الصناعة المحلية بتأسيس أو دعم أكثر من 60 شركة ناشئة للمساهمة في تحقيق مؤشرات الأداء المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.
	العمل على رفع مستوى الوعي السيبراني على مستوى الجهات الوطنية وأفراد المجتمع وذلك عبر جلسات التوعية بالأمن السيبراني لمنسوبي الجهات الوطنية، والمعارض التوعوية المتنقلة، والمنشورات التوعوية المتنوعة وتوفير منصة التوعية السيبرانية (LMS).
وزارة الداخلية	إطلاق مبادرة دراسة وتطوير إدارة الحشود لضيوف الرحمن لرفع سلاسة الإجراءات ورفع مستوى السلامة.
	المساهمة بتحسين تصنيف المملكة عالمياً من خلال ضمان تنفيذ الخدمات الشرطية بصورة صحيحة ومتكاملة لتعزيز قابلية العيش.

البنود العامة

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2023م (قطاع الإنفاق المركزي) حوالي مبلغ مقداره 165 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، ومخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصص الطوارئ، والقواعد العامة.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2021	توقعات 2022	ميزانية 2023	التغير السنوي* (ميزانية 2023 - وتوقعات 2022)
الإدارة العامة	34	36	37	%4.0
العسكري	202	245	259	%5.8
الامن والمناطق الادارية	106	110	105	%3.9-
الخدمات البلدية	39	61	63	%3.0
التعليم	192	195	189	%3.3-
الصحة والتنمية الاجتماعية	197	198	189	%4.5-
الموارد الاقتصادية	71	75	72	%3.7-
التجهيزات الاساسية والنقل	51	47	34	%26.9-
البنود العامة	147	166	165	%0.4-
المجموع	1,039	1,132	1,114	%1.6-

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

د/ الإنفاق الاستراتيجي
والممكنات الاقتصادية لعام 2023م والمدى المتوسط

صندوق الاستثمارات العامة

يعد صندوق الاستثمارات العامة ركيزة وعامل تمكين أساسي لرؤية المملكة 2030، والمحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي وتنويع مصادر دخله، حيث تعمل استراتيجية الصندوق على تعزيز جهود المساهمة في تنمية ثروات المملكة من خلال الاستثمار محلياً وعالمياً، التي ستحقق إمكانات النمو للقطاعات ذات الأولوية في المملكة، الأمر الذي سيُسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وزيادة المحتوى المحلي، وتمكين القطاع الخاص.

وقد حقق الصندوق أداءً مميزًا وإنجازاتٍ رائدة منذ إطلاق النسخة الأولى منه في عام 2017م وحتى عام 2022م، حيث أسس 66 شركة في عدة قطاعات متنوعة، كما بلغ حجم الأصول تحت الإدارة أكثر من 2.3 تريليون ريال بنهاية الربع الأول، بالإضافة إلى مساهمته في استحداث أكثر من 500 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، كما أعلن عن افتتاح ثلاثة مكاتب إقليمية جديدة تابعة للصندوق وذلك بهدف مواصلة توسعه العالمي بجانب استثماراته المحلية. إضافة إلى إتمام الصندوق طرح أول سنداتٍ دوليةٍ خضراء له بقيمة 3 مليارات دولار، مخصصة لتمويل المشاريع الخضراء، كما تجدر الإشارة إلى أن صندوق الاستثمارات العامة اقترض بقيمة 17 مليار دولار كقرض مجمع من بنوك عالمية، والذي يُعد جزء من إعادة تمويل القرض المجمع السابق بقيمة 11 مليار دولار.

وقد أطلق صندوق الاستثمارات العامة خلال عام 2022م عدداً من الشركات في قطاعاتٍ متنوعة، ومن أبرزها شركة داون تاون السعودية التي تهدف لإنشاء وتطوير مراكز حضرية ووجهات متعددة ومتنوعة في أنحاء المملكة، والإسهام في تطوير البنية التحتية للمدن، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمستثمرين. كما أطلق الشركة السعودية للقهوة، بهدف تطوير إنتاج البن، وتعزيز جهود تطوير الزراعة المستدامة في منطقة جازان.

كما أطلق الصندوق مجموعة ساقي للألعاب الإلكترونية التي تهدف لتطوير قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي. بالإضافة إلى إطلاق شركة تطوير المنتجات الحلال لرفع كفاءة منظومة القطاع محلياً والتصدير مستقبلاً للأسواق المختلفة حول العالم. وأعلن كذلك عن إطلاق شركة سير كأول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة.

ويستهدف الصندوق بنهاية عام 2025م ضخ ما يصل إلى تريليون ريال في المشاريع الجديدة محلياً، والمساهمة في الناتج المحلي غير النفطي بنحو 1.2 تريليون ريال بشكل تراكمي، بالإضافة إلى وصول الأصول تحت الإدارة إلى نحو 4 تريليون ريال، وزيادة مساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي لتصل إلى 60%، كما يهدف للمساهمة في استحداث 1.8 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام 2021م، والتي تهدف إلى إطلاق إمكانات الاستثمار الكاملة ورفع جودتها في المملكة، وتطوير فرص استثمارية ضخمة ومتنوعة لتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والواعدة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المملكة التنافسية في جذب الاستثمار من خلال تبني أفضل الأنظمة واللوائح.

وتُعد الاستراتيجية أحد المُمَكنات الرئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي تسعى إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% في عام 2030م، وخفض معدل بطالة السكان السعوديين إلى 7% في عام 2030م، بالإضافة إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي إلى 50% في عام 2030م. كما تتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار في مضاعفة حجم الاستثمارات السنوية لتصل إلى 2 تريليون ريال وما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030م، بالإضافة إلى جذب استثمارات محلية تصل إلى 1.65 تريليون ريال في عام 2030م؛ مما يجعل المملكة وجهة استثمارية رائدة وجاذبة ذات تنافسية عالية إقليمياً وعالمياً.

وقد تجاوزت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار مستهدفاتها لعام 2021م، حيث بلغ إجمالي الاستثمار "مقاساً بتكوين رأس المال الثابت" نحو 738 مليار ريال وما نسبته 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م نحو 72.3 مليار ريال وما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي. حيث أتت المملكة في المرتبة 14 على مستوى دول مجموعة العشرين، والمرتبة 23 على مستوى العالم خلال عام 2021م في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). كما تتضمن الاستراتيجية 40 مبادرة تنفيذية لتعزيز فرص الاستثمار في كافة مناطق المملكة حسب المزايا التنافسية لكل

منطقة، ومن أبرزها برنامج "شريك" لجذب استثمارات الشركات الكبرى، وإطلاق مناطق اقتصادية خاصة بتنظيمات تنافسية جاذبة، وإنشاء صناديق متخصصة للتمويل التنموي، بالإضافة إلى إنشاء مركز إقليمي للشركات الناشئة لتعزيز ريادة الأعمال في المملكة، وإنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار.

وقد أطلق سمو ولي العهد في شهر أكتوبر من العام 2022م المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "جسري"، وهي أحد مبادرات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تهدف إلى الإسهام في تعزيز موقع المملكة كمركز رئيسي وحلقة وصل حيوية، والمساهمة في مواجهة تحديات سلاسل الإمداد العالمية التي أثرت في كفاءة ونمو الاقتصاد العالمي، إلى جانب تمكين المستثمرين في مُختلف القطاعات للاستفادة من موارد المملكة وقدارتها لدعم وتنمية سلاسل الإمداد، وبناء استثمارات ناجحة؛ مما يعطي مرونة أكبر للاقتصادات والمستهلكين في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى تمكين المملكة من تحقيق الطموحات والتطلعات التي تشمل تنمية وتنويع موارد الاقتصاد وتعزيز مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً عالمياً في عام 2030م، وذلك من خلال تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى المملكة، وتحديداً في القطاعات الحيوية والواعدة التي تملك المملكة فيها ميزات تنافسية، مثل: قطاع البتروكيماويات وصناعة الطيران والطاقة المتجددة وصناعة السيارات وصناعة الأدوية وبالتركيز على منظور اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

وترتكز المبادرة على أربعة محاور استثمارية رئيسة، وهي: الاستدامة ومواجهة تغير المناخ، وتمكين الصناعات المستقبلية، بالإضافة إلى الفرص المنبثقة عن سلاسل الإمداد العالمية الناتجة عن التحولات الصناعية، والصناعات المتقدمة. وقد خصصت الاستراتيجية حوافزاً مالية لهذه المبادرة بنحو 10 مليار ريال، وذلك لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين في سلاسل الإمداد. وتستهدف مبادرة جسري جذب استثمارات بقيمة 40 مليار ريال خلال أول عامين منذ إطلاقها، بالإضافة إلى منح الأولوية بشكل استراتيجي للقطاعات الرئيسة الواعدة التي تتمتع فيها المملكة بميزة تنافسية كبرى واستراتيجية.

استراتيجية قطاع التعدين

تم إطلاق استراتيجية قطاع التعدين سعياً لإيجاد محركات جديدة للنمو الاقتصادي غير النفط والغاز، وتحسين الميزان التجاري، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل الحكومي، والاسهام

في زيادة النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، كما تساهم في إيجاد وظائف عالية القيمة للمواطنين السعوديين. وتهدف الاستراتيجية بأن يصبح قطاع التعدين الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية؛ وذلك من خلال تعزيز الاستفادة من الثروات المعدنية لتنويع الناتج المحلي الإجمالي، والاستفادة من الأسواق العالمية من خلال تسريع وتحفيز الاستكشاف، وخلق فرص استثمارية مجدية للقطاع، وتحسين المستوى الاجتماعي الناشئ عن تطوير سلاسل القيمة، وزيادة مساهمة القطاع في الإيرادات العامة. ويقوم القطاع على تطوير سلاسل القيمة المحلية من خلال خطة تنفيذية تتضمن مجموعة من المبادرات من أهمها برنامج المسح الجيولوجي العام، بالإضافة إلى برنامج الاستكشاف المسرّع، مع تعديل نظام الاستثمار التعديني ولوائحه التنظيمية، وتعزيز الاستثمار في قطاع التعدين، بالإضافة إلى إنشاء شركة سعودية لخدمات التعدين، وتطوير سلسلة القيمة للحديد والصلب، كذلك تمكين سلسلة القيمة لعناصر الأرض النادرة والمعادن الاستراتيجية.

حققت الاستراتيجية منذ إطلاقها وحتى العام الحالي 2022م العديد من المنجزات، من أهمها تفعيل نظام الاستثمار التعديني المبني على أفضل الممارسات العالمية في حوكمة قطاع التعدين، حيث تم إصدار أكثر من ألف رخصة منذ تفعيل النظام، كما تم تأسيس الشركة السعودية لخدمات التعدين والتي تهدف لتطوير خدمات المستثمرين وتعزيز حوكمة القطاع، إضافةً إلى إطلاق أعمال المسح الجوي الجيوفيزيائي للدرع العربي، وإطلاق قمة مستقبل المعادن لعام 2022م بحضور أكثر من 7,500 مشارك من مختلف الدول وشركات التعدين المحلية والعالمية، كما تم أيضاً إطلاق قمة مستقبل المعادن، وإطلاق أول منافسة تعدينية لموقع الخنيقية لجذب الاستثمارات النوعية للقطاع وتعزيز الشفافية، والتي شارك فيها 24 شركة منها 12 شركة تعدين عالمية، إضافة إلى الانتهاء من طرح أول مزاد تعديني لرخص محاجر مواد البناء، ووصول إيرادات قطاع التعدين لأكثر من مليار ريال لعام 2022م، كما تم الانتهاء من إضافة العديد من الخدمات الرقمية لمستثمري القطاع، وذلك للارتقاء بالخدمات الرقمية، والانتهاء من تخصيص 10 مجمعات تعدينية بعدة مواقع بالمملكة.

وتستهدف الاستراتيجية على المدى المتوسط إطلاق النسخة الثانية من قمة مستقبل التعدين لعام 2023م والاطلاق التجريبي لبرنامج دعم الاستكشاف، إضافة إلى تأسيس حاضنة الاستكشاف، وطرح 14 رخصة استكشاف عن طريق المنافسة.

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للصناعة في عام 2022م، وتأتي هذه الاستراتيجية لتكون بمثابة خارطة طريق شاملة تُسهم في تسريع وتيرة التطور الصناعي في المملكة وتنويعه بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث ترتكز الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في بناء اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع المتغيرات، بالإضافة إلى تكوين مركز إقليمي صناعي متكامل لتلبية الطلب، وتحقيق ريادة عالمية في صناعة مجموعة من السلع الصناعية المختارة التي تتطلب تبني مجموعة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز على مجالات البحث والتطوير والابتكار فيها. ولوضع الأسس اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية تم اعتماد عدة ممكنات ومبادرات من أبرزها تقديم ممكنات نوعية لزيادة الصادرات، بالإضافة إلى تعزيز الاتفاقيات التجارية الدولية للمملكة لتسهيل وصول المنتجات المحلية للأسواق العالمية، وتحسين الحلول المالية للمصنعين، وتطوير اللوائح لجذب المستثمرين الأجانب، كذلك إنشاء مراكز ابتكار خاصة بالقطاعات الناضجة، وتحسين معايير الجودة لمجموعة السلع الصناعية المستهدفة، بالإضافة إلى مبادرات قطاعية مثل تصميم وإطلاق تجمع للصناعات الغذائية، وتطوير وتهيئة البنية التحتية لتطبيقات الكيماويات المتخصصة.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على 12 قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة وتحقيق عوائد اقتصادية طموحة للمملكة على المدى المتوسط والطويل، حيث حددت الاستراتيجية الوطنية للصناعة أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال سعودي، لتشكل فصلًا جديدًا من النمو المستدام للقطاع، بما يحقق عوائد اقتصادية طموحة للمملكة بحلول عام 2030م، تشمل: مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال. كما تعمل الاستراتيجية الوطنية للصناعة على وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة، والوصول إلى مصاف أفضل 20 دولة في مؤشري الأداء الصناعي التنافسي والتعقيد الاقتصادي بحلول عام 2030م.

وفي عام 2022م، أطلقت الوزارة مبادرة سلاسل الإمداد المحلية لنحو 9 آلاف منتج صناعي، وبرنامج "مصانع المستقبل" الذي يتبنى البرنامج تطبيق منهجية "سيري" SIRI في

خطوة ريادية غير مسبوقة عالميًا لتقييم جاهزية النضج الرقمي للمصانع، وتم إنشاء أول مركز تدريبي في العالم لهذه المنهجية وتهدف إلى تدريب 100 مقيم خلال أول سنة، كما يهدف البرنامج إلى تحويل 4,000 مصنع من الاعتماد على العمالة إلى الأتمتة وكفاءة التصنيع، لرفع تنافسية وكفاءة المصانع المحلية والقفز بالصناعة الوطنية إلى مراكز متقدمة.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت منظومة الصناعة بمشاركة عدد من الجهات في استقطاب شركة لوسد الواعدة في صناعة السيارات الكهربائية في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والذي تستهدف صناعة 300 ألف سيارة سنوياً بحلول عام 2030م للمساهمة في خلق وظائف وتنمية الاقتصاد السعودي. كما أصدرت الوزارة عدد 504 ترخيص صناعي في النصف الأول من 2022م، لدعم زيادة حجم الاستثمارات الصناعية. ورصدت الوزارة ارتفاعًا في عدد المنشآت الصناعية بنسبة 7% عن العام الماضي بعدد 727 منشأة جديدة وزيادة في نمو حجم الاستثمار بالقطاع الصناعي بنسبة 20% بمقدار 237 مليار ريال، كما ارتفع عدد القوى العاملة في القطاع بنسبة 5% بتوظيف 34,404 للمساهمة في زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي.

كما عملت وزارة الصناعة والثروة المعدنية خلال عام 2022م على عدد من المبادرات والمشاريع، حيث وبالتنسيق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، تم زيادة المحتوى المحلي الصناعي في المشتريات الحكومية من خلال إدراج 121 منتج في القائمة الإلزامية للمشتريات الحكوميّة، كما تمت إضافة 208 منتج إلى لائحة التفضيل السعري الإضافي في قطاعات الأدوية والمستحضرات الطبية، وقطاع المستلزمات الطبية، ومجموعة منتجات أخرى من قطاعات صناعية متنوّعة، بهدف رفع نسبة التفضيل السعري التي تُمنح لهذه المنتجات عند مقارنتها بنظيراتها الأجنبية وفقاً لمعايير محدّدة لكل قطاع. كما عملت الوزارة على إطلاق المنصة الرقميّة الموحّدة (ابتداء) لتسهيل رحلة المستثمر الصناعي والتعديني، حيث تقدم المنصة خدمات التراخيص، والقروض، خدمة بلاغ منافسة غير عادلة، خدمة المسح الصناعي، وخدمة الاستعلام عن حالة التراخيص، بإجمالي عدد زوار يصل لـ 2,900 شهرياً.

وحققت الهيئة الملكية للجبيل وينبع عددًا من المنجزات تضمنت تطوير أكثر من (56) مليون م^2 كمواقع صناعية في مدن الهيئة الملكية لاستقطاب الاستثمارات الصناعية، وعملت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية على إنشاء 176 مصنع ومنتج

جاهز بالمدن الصناعية بسدير والدمام الثانية والخرج لدعم روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة نسبة الفرص الاستثمارية لأصحاب المصانع.

وعمل صندوق التنمية الصناعية السعودي على إطلاق هاكاثون الصناعة بهدف ربط أصحاب الأفكار والمواهب مع المصنّعين السعوديين للخروج بحلول إبداعية لتحديات حقيقية من خلال مشاركة 2,000 مُتقدّم، تأهل منهم 200 مُشارك، وتتويج أصحاب المراكز الخمسة الأولى بجوائز بلغت قيمتها 1.45 مليون ريال، و اعتماد قروض بقيمة 1.4 مليار ريال بعدد 52 قرضًا خلال النصف الأول من عام 2022م، وبلغت نسبة تمويل المشايع الصغيرة والمتوسطة 77% من إجمالي القروض المعتمدة لتنمية القطاع الخاص في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية. كما عمل بنك التصدير والاستيراد السعودي على اعتماد تسهيلات ائتمانية بقيمة 3.27 مليار ريال وتغطية تأمينية بقيمة 5.06 مليار ريال للمصدرين السعوديين ولمستوردي السلع والمنتجات السعودية غير النفطية لتمكين المصدرين السعوديين من رفع نسبة الصادرات غير النفطية، بالإضافة لتقديم حوافز لدعم المصنعين والمصدرين السعوديين للتوسع في انتشارهم العالمي خلال النصف الأول من العام 2022م، حيث بلغ عدد الطلبات 40 طلب لأكثر من 29 مستفيد بإجمالي 2 مليون ريال.

الاستراتيجية الوطنية للزراعة

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للزراعة بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المحلي، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، واستقرار أسعار المنتجات الغذائية في المملكة، بالإضافة إلى توطين الصناعات الواعدة والمساهمة الاقتصادية، والتسويق للمنتجات والخدمات الزراعية المحلية عبر ربط المنتجين بالأسواق، بالإضافة إلى خلق الفرص الوظيفية وبناء القدرات للمواطنين. وتتضمن الاستراتيجية العديد من المبادرات من أهمها مبادرة توطين وتطوير الممارسات الزراعية السليمة، بما فيها تطوير زراعة المحاصيل الواعدة، والاستمرار في تعزيز الأبحاث التطبيقية الزراعية، بالإضافة إلى تطوير بوابة وطنية لقطاع النخيل والتمور. كما تتضمن مبادرة لتحسين الإنتاج الحيواني المستدام، وإنشاء برنامج الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية، بالإضافة إلى إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام، وتطوير المختبرات وتحسين جودتها.

من أبرز الإنجازات التي حققتها الاستراتيجية منذ بدء إطلاقها حتى العام الحالي 2022م، تدريب 6 ألاف مواطن ومواطنة على المهن الزراعية ضمن برنامج توطين المهن، كما تم إنشاء 9 محطات للبذور والتقاوي والشتلات، بالإضافة إلى توريد وتشغيل عيادات متنقلة لفحص وتشخيص أمراض وآفات النحل وحماية سلالة النحل البلدي، وأيضاً إطلاق برنامج تهجين الموارد الوراثية المحلية من القمح وبعض السلالات الواردة من الهيئات الدولية، كما تم اعتماد رؤية مختبر الجينوم لتطوير الثروة الحيوانية في المملكة, وإصدار دليل ضوابط واشتراطات منح تأييد العمالة الزراعية، إضافةً إلى أنه تم إطلاق برامج تدريبية لصغار المزارعين بالتعاون بين "ريف" ومنظمة الأغذية والزراعة, وتكثيف أعمال مكافحة نواقل الأمراض لرفع مستوى الإصحاح البيئي في العاصمة المقدسة.

تستهدف الاستراتيجية على المدى المتوسط الاستمرار في تطوير وتطبيق أعلى معايير الممارسات الزراعية السعودية الجيدة لحماية المنتج المحلي وضمان جودة وصحة وسلامة المنتجات المحلية والمستوردة، إضافةً إلى إقامة المركز الإقليمي للتنمية المستدامة للثروة السمكية ليكون مركزاً دولياً يهتم ببناء قدرات منسوبي القطاعين الحكومي والخاص، وارتباطه مع أهم مراكز البحث والتطوير الاقليمية والعالمية لتطوير واستدامة الاستزراع المائي والمساهمة في تحقيق مستهدفات المملكة 2030، كذلك استمرار تطوير البرامج وخلق المشاريع التي لها دور مباشر في تعزيز قدرات إنتاج صغار المزارعين.

استراتيجية سوق العمل

تم إطلاق استراتيجية سوق العمل في عام 2020م بهدف زيادة كفاءة السوق وتخفيض معدل البطالة من خلال تحسين بيئة العمل ومواءمة المهارات والقيم مع احتياجات السوق الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى تيسير مشاركة المواطنين بجميع فئاتهم، وكذلك استقطاب الكفاءات والمواهب لِسَد فجوة متطلبات السوق، وتطوير عملية المواءمة بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، مع الاستمرار في تطوير القطاعات الاقتصادية وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي.

تتضمن الاستراتيجية العديد من المبادرات أبرزها مبادرة خفض القيود التنظيمية التي تعيق مشاركة المرأة، بالإضافة إلى تطوير برامج التدريب وإعادة التأهيل لجميع شرائح المجتمع بهدف تحقيق العدالة في سوق العمل، كما تتضمن مراجعة وتحديث المناهج الدراسية

لتعزيز المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، كذلك تطوير مسارات متخصصة في المرحلة الثانوية ضمن برنامج تنمية القدرات البشرية للمواءمة مع احتياجات سوق العمل، إضافةً إلى تعزيز منصات التوظيف الإلكترونية، كما تتضمن الاستراتيجية مبادرات لتحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، مع الاستمرار في دعم وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال تحت مظلة برنامج التحول الوطني.

حققت الاستراتيجية منذ إطلاقها وحتى العام الحالي 2022م العديد من المنجزات، من أهمها اعتماد 39 قرار لتوطين المهن والأنشطة المتنوعة بهدف خلق 170 ألف وظيفة، كما تم توظيف 872 ألف مواطن ومواطنة من خلال برامج صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وتمكنت الاستراتيجية من الوصول بعدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص إلى أكثر من 2 مليون مواطن ومواطنة حيث يعتبر هذا العدد الأعلى تاريخياً، كما وصل عدد المستفيدات من برامج دعم المرأة العاملة (قرة) و(وصول) إلى أكثر من 121 ألف مستفيدة. وفي انجاز آخر تم توثيق أكثر من 3 مليون عقد عمل إلكترونياً من خلال خدمات توثيق العقود، كما تم إطلاق المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف "جدارات"، وإطلاق استراتيجية المهارات، كذلك إطلاق السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.

وتستهدف الاستراتيجية على المدى المتوسط زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة للمواطنين إلى 49.3%، كما تستهدف أن يصل متوسط فرق الأجور للسعوديين في القطاع العام مقابل القطاع الخاص إلى نسبة 25%، إضافة إلى رفع معدل السعوديين الذين يتم توظيفهم من خلال القنوات لإجمالي العاطلين إلى 8.3% في العام، ورفع نسبة توظيف الباحثين عن عمل خلال الثلاثة أشهر الأولى من انتهاء التدريب والتأهيل إلى 25%، واستهداف نسبة 6% للعاملين الوافدين من ذوى المهارات العالية، ونسبة 28% لمشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي.

مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للدولة

انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة، وسعياً لتحقيق تطلعات حكومة المملكة في تمكين المرأة، وبما يحقق الأهداف المنشودة في إطار رؤية المملكة 2030، أطلقت وزارة المالية مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للدولة.

حيث تهدف المبادرة إلى تضمين السياسات المتعلقة بتمكين المرأة في السياسات المالية وإدارة المالية العامة، وذلك من خلال تضمينها في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة وتطوير الإجراءات الخاصة بذلك بمراحلها الثلاث في الإعداد والتنفيذ والمتابعة، حيث ستقوم المملكة ابتداءً من ميزانية عام 2023م بتعزيز هذا النهج في عمليات إعداد الميزانية العامة للدولة.

ولمزيد من المعلومات حيال مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للدولة، يُمكن الإطلاع على تقرير "**مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية**" الصادر من وزارة المالية، 2022م.

المشاريع الكبرى

مشروع مواسم السعودية

ضمن إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز مكانتها كوجهة سياحية عالمية، أطلق مشروع مواسم السعودية في عام 2019م، ويهدف المشروع إلى رفع جودة الحياة في المدن واقتصاداتها من خلال إقامة الفعاليات التي تزيد من الخيارات الترفيهية المتاحة للمواطن والمقيم والزائر، مُعززّةً مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية، بالإضافة إلى ذلك تُساهم هذه المواسم في رفع الناتج المحلي، وزيادة نسبة السُّياح، كما أنها تُعزز من دور القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الفعاليات. كما يشتمل المشروع على عدة مبادرات من أهمها بناء التقويم الوطني لعدد من المدن والوجهات السياحية موزعة على أرجاء المملكة.

ومن أبرز الإنجازات التي تمت خلال العام 2022م، اعتماد فعالية ذكرى يوم التأسيس لعامها الأول، والمساهمة في توليد الوظائف. كما أُقيمت عدة مهرجانات في الرياض، وجدة، والعُلا، وعسير، بالإضافة إلى إقامة مجموعة من المعارض والمؤتمرات الضخمة في مدينة الرياض. أما على جانب المستهدفات لمشروع مواسم السعودية لعام 2023م والمدى المتوسط، فإنه يستهدف رفع نسبة حضور السائح العالمي والإقليمي والمحلي للفعاليات، وزيادة نسبة مشاركته في الناتج المحلي، بالإضافة إلى بناء منصة تقويم إلكترونية للفعاليات المقامة في المملكة.

مشروع الرياض الخضراء

تم إطلاق مشروع الرياض الخضراء عام 2019م والذي يعتبر أحد أكبر مشاريع التشجير الحضري في العالم، حيث يهدف المشروع إلى زراعة أكثر من 7.5 مليون شجرة لرفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء في مدينة الرياض من 1.7 م^2 إلى 28 م^2 أي ما يعادل 16 ضعفاً، وزيادة نسبة المساحات الخضراء الإجمالية في المدينة من 1.5% إلى 9% من خلال تأهيل وتشجير الطرق الرئيسية، وتطوير حدائق كبرى جديدة في المدينة، وتأهيل وتشجير الأودية وروافدها، كما يقوم البرنامج بتشجير أكثر من 120 حياً سكنياً في مدينة الرياض والتي تتضمن إنشاء أكثر من 3 آلاف حديقة جديدة، وتشجير الشوارع ومحيط المساجد والمدارس ومواقف السيارات، وإنشاء الأرصفة لتوفير ممرات للمشي مظللة تحفّز على ممارسة أنماط تنقل صحية بين سكان المدينة، كما سيساهم المشروع في تدوير المياه المتجددة من مياه الصرف المعالجة لاستخدامها في أغراض الرّي بنسبة 100% عبر إنشاء شبكات جديدة في المدينة.

ويستهدف المشروع رفع تصنيف مدينة الرياض بين نظيراتها في مدن العالم في النواحي البيئية وجودة الحياة بما يتوافق من أهداف رؤية المملكة 2030، وخفض درجات الحرارة، وتقليل معدلات تلوث الهواء، وتحسين البيئة الحضرية والارتقاء بالبيئة العمرانية لمدينة الرياض، وتحفيز ممارسة الأنشطة الرياضية، والاستدامة في تصريف مياه الأمطار والسيول، وتعزيز وزيادة مواقع التنزه لسكان مدينة الرياض.

ومن أهم الإنجازات التي تمت حتى عام 2022م، تشجير عدد من الطرق الرئيسية يتجاوز إجمالي أطوالها 75 كم، وتشجير عدد من الأودية في مدينة الرياض بإجمالي مساحات تتجاوز 1.5 مليون م^2، كما يجري العمل على تصميم وتنسيق مجموعة من الأحياء السكنية تشمل 66 حياً سكنياً في مدينة الرياض. ومن أبرز مستهدفات المشروع لعام 2023م والمدى المتوسط استكمال أعمال تنفيذ مشاريع تشجير الأحياء السكنية، وتأهيل وتشجير الأودية الحضرية، وتنفيذ شبكات المياه المعالجة بمجموع أطوال 533 كم، وذلك لرفع معدل استخدامها لأغراض الري في المدينة من 90 ألف م^3 إلى أكثر من مليون م^3.

مشروع المسار الرياضي

أُطلق مشروع المسار الرياضي في عام 2019م، ويعد أحد المشاريع الأربعة الكبرى لمدينة الرياض، ويهدف المشروع الذي يمتد طوله لأكثر من 135 كم إلى المساهمة في رفع تصنيف مدينة الرياض لتصبح من بين أكبر عشر اقتصاديات مدن في العالم من النواحي الرياضية، والبيئية، والترفيهية، والثقافية، لخلق نمط حياة صحي مستدام بما يسهم في تحسين جودة الحياة وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030. حيث يستهدف المشروع تغطية 4.4 مليون م^2 من المساحات الخضراء، وأكثر من 70 موقعاً رياضياً، وحوالي 2.3 مليون م^2 من المناطق المخصصة للاستثمار.

ويتألف مشروع المسار الرياضي من 8 مناطق رئيسة، هي: منطقة وادي حنيفة، ومنطقة الفنون، ومنطقة وادي اليسن، والمنطقة الترفيهية، والمنطقة الرياضية، والمنطقة البيئية، ومنطقة وادي السلي، ومنطقة منتزه الرمال الرياضي. حيث يهدف المشروع إلى تشجيع السكان على اتباع أنماط صحية في التنقل، والتحفيز على ممارسة الرياضات المتنوعة. ومن أهم الإنجازات التي تمت إطلاق الكود العمراني لمشروع المسار الرياضي بهدف تحسين البيئة العمرانية والمعمارية والارتقاء بها، كما تم إنجاز المرحلة الأولى من إزالة أبراج الكهرباء الواقعة ضمن نطاق المشروع على طريق الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وتحويلها إلى كيابل أرضية.

مشروع القدية

يعد مشروع القدية أحد المشاريع الكبرى لصندوق الاستثمارات العامة، ويهدف المشروع لأن تكون القدية عاصمة الترفيه والرياضة والفنون في المملكة العربية السعودية، وستساهم القدية في تحقيق العديد من مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي من أهمها دفع تنويع الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية جديدة والمساهمة في تعزيز أنماط حياة صحية. ومن أبرز ما أُنجز في القديّة للعام 2022م، توقيع عقد لبدء العمل على إنشاء أول منتزه للألعاب المائية في المملكة والأكبر في المنطقة بقيمة 2.8 مليار ريال.

مشروع البحر الأحمر

هو أحد المشاريع الكبرى لصندوق الاستثمارات العامة، ويعد المشروع وجهّة رائدّة في مجال السياحة الفاخرة، إذ يقدم معايير جديدة في السياحة المتجددة والتنمية المستدامة، ومن إنجازات مشروع البحر الأحمر لعام 2022م افتتاح جسر "شورى" أطول جسر مائي داخلي في المملكة، والذي سيربط البر الرئيس للوجهة بالجزيرة الرئيسية التي يطور فيها 11 منتجعًا من أصل 16 منتجعاً للمرحلة الأولى من وجهة البحر الأحمر، كما أعلن عن المخططات التصميمية لمعهد الحياة البحرية الأول من نوعه في العالم في وجهة "أمالا" الذي سيمثل وجهة سياحية بحرية يقدم تجارباً متنوعة من تجارب الواقع المعزز، بالإضافة لكونه مركزاً للأبحاث العلمية، كما أعلن عن 4 برامج تدريبية منتهية بالتوظيف تستهدف خلق 120 ألف فرصة وظيفية مباشرة وغير مباشرة في وجهتها السياحية.

مشروع نيوم

هو أحد المشاريع الكبرى لصندوق الاستثمارات العامة، ويهدف المشروع إلى تنمية الاقتصاد السعودي وتنويع مصادره، ووضع المملكة على خريطة الريادة العالمية في التنمية. كما أطلقت شركة نيوم للطاقة والمياه "إينوا" تعزيزًا للاستدامة ودعماً للاقتصاد الدائري حيث وقعت مذكرة تفاهم لبناء أول محطة تحلية مياه تعمل بالطاقة المتجددة بنسبة 100%، كما أنشئ مركز للابتكارات وتطوير الهيدروجين. وفي إطار خطة المشروع واستراتيجيته للإسهام في دعم وتطوير القطاع السياحي أعلن عن إنشاء "تروجينا" كوجهة عالمية للسياحة الجبلية في نيوم.

مشروع حديقة الملك سلمان

يعد مشروع حديقة الملك سلمان أحد مشاريع الرياض الأربعة الكبرى والذي أطلق في عام 2019م. حيث يعمل المشروع على تحويل قاعدة الملك سلمان الجوية الحالية (مطار الرياض القديم) إلى حديقة من أكبر حدائق المدن في العالم. ومن أبرز أهداف المشروع زيادة المساحة الخضراء في الرياض لكل ساكن بنسبة 80%، ووضع مدينة الرياض في تصنيف أكثر 100 مدينة ملائمة للعيش فيها، مما يساهم في رفع مستوى جودة الحياة في المدينة بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 لمجتمع حيوي وصحّي.

ومن أبرز الإنجازات التي تمت خلال العام الحالي 2022م، اكتمال أعمال سحب التربة وبدأ أعمال الحفر، كذلك البدء بالأنشطة الإنشائية لجناح الزوار ومجمع الفنون الملكي، والبدء باستيراد النباتات وإنشاء المشاتل الخاصة بها. ومن أبرز المستهدفات لعام 2023م والمدى المتوسط، اكتمال غالبية الجسور والأنفاق، والبدء في أعمال المدينة الذكية (Smart City)، واكتمال البنية التحتية للمرحلة الأولى.

مشروع روشن

هو أحد المشاريع الكبرى لصندوق الاستثمارات العامة، ويسعى المشروع إلى المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 المتمثلة في زيادة مستويات تملّك المساكن في المملكة العربية السعودية إلى 70%، ورفع مستوى جودة الحياة وذلك من خلال تقديم أنماط جديدة للحياة في 9 مدن حول المملكة التي يقدر إجمالي مساحة مشاريع روشن في المملكة 200 مليون م^2 كما تم توقيع مجموعة من الشراكات العالمية والمحلية لتطوير المراحل المختلفة في مشاريعها.

ميزانية 2023
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

03

أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية

ثالثاً: أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية

بُنيت ميزانية العام 2023م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط وفقاً للافتراضات المالية والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية عند إعداد الميزانية والتي عرضت في هذا التقرير، وقد يتأثر مسار المالية العامة وتنفيذ الميزانية العامة للدولة خلال العام القادم والتوقعات على المدى المتوسط بأي تحديثات تطرأ على التقديرات المالية والاقتصادية.

يناقش هذا الجزء أهم التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على تقديرات الميزانية في ضوء التطورات المحلية والعالمية المحتملة، وكذلك التقديرات في المدى المتوسط، بالإضافة إلى أهم السياسات التي تسعى الحكومة لتبنيها لمواجهة هذه المخاطر وهي على النحو الآتي:

1. معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتضخم

يواجه الاقتصاد العالمي عدداً من التحديات وسط سلسلة من الأزمات، حيث مازالت آفاق الاقتصاد العالمي تتسم بالضبابية في ظل تزايد حالة عدم اليقين حول مستقبل التضخم، وتذبذبات أسواق الطاقة، ومدى احتمالية حدوث تصعيد أعلى في التوترات الجيوسياسية، والتي قد تزيد من حدة الآثار السلبية في إمدادات أسواق السلع الأساسية، وزيادة معدلات التضخم بأكثر من المتوقع، وتأثر قطاع الصناعة خاصةً في أوروبا بسبب نقص إمدادات الغاز، مما يزيد الشكوك حول دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الاقتصادي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة مصحوبًا بمعدلات تضخم مرتفعة (ركود تضخمي). كما أن الاقتصاد السعودي ليس بمعزل عن الصدمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، فتزايد احتمالية دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود قد يؤدي إلى تراجع كبير في الطلب العالمي وانخفاض التبادل التجاري، وتأثر المالية العامة بذلك من خلال احتمالية تراجع الإيرادات عن المتوقع في الميزانية حيث تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات التي تساهم في تمويل النفقات وبناء الاحتياطيات اللازمة لمواجهة التغير في الظروف المستقبلية. كما أن النشاط الاقتصادي قد يتأثر في حال اتخاذ بعض الدول إجراءات احترازية

للحد من انتشار كوفيد-19 فيها، أو حال ظهور مخاوف صحية جديدة، مما قد يعود تأثيره على العمليات التصنيعية، وسلاسل الإمداد ليزيد من حدة التراجع في معدلات النمو.

وقد تشكل هذه الظروف المحتملة تحدّيًا خاصةً على اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، لينعكس تأثيرها على الاقتصاد المحلي وأداء المالية العامة لميزانية عام 2023م والتوقعات على المدى المتوسط، فعلى مستوى الاقتصاد المحلي قد تكون هناك احتمالية لارتفاع معدلات التضخم المحلية بأعلى من المقدر في الميزانية، ليتأثر سلوك المستهلكين بالاتجاه للانخفاض وخاصة للأسر محدودة الدخل، مما ينعكس على معدلات الاستهلاك، وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤثراً بذلك على ثقة المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية. أما على جانب المالية العامة فقد ينعكس أثر استمرار ارتفاع التضخم على الارتفاع في بعض أوجه النفقات الحكومية.

ونظراً لطبيعة السياسة النقدية في المملكة، ينعكس أثر احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية بمعدلات غير متوقعة على ارتفاع معدلات الإقراض بين البنوك المحلية (السايبور)؛ مؤثراً بذلك على مؤشرات الاستهلاك والاستثمار والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أما على جانب المالية العامة، سترتفع تكاليف الاقتراض على إصدارات الدين الجديدة بالإضافة إلى الإصدارات ذات العائد المتغير التي تمت خلال الأعوام السابقة رغم محدوديتها، مما قد يؤثر على بعض خطط تمويل المشاريع الاستراتيجية على المدى المتوسط. ولمواجهة ذلك يتم العمل على الاستمرار في تعزيز السيولة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى خفض الاحتياجات التمويلية للميزانية نتيجة توقع تحقيق فوائض على المدى المتوسط، مما يتيح للقطاع الخاص مساحة تمويلية أكبر، كما أن البنك المركزي السعودي لديه عدد من أدوات السياسة النقدية التي من شأنها الحد من تلك الآثار السلبية.

وتقوم المملكة بمواجهة التطورات المحتملة في الاقتصاد العالمي من خلال استمرار متابعة دورها في المحافظة على استقرار أسواق الطاقة، وإطلاق المبادرات التنموية كإطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية والتي تستهدف التخفيف من تداعيات التطورات المحتملة على سلاسل الإمداد، لتكون المملكة مركزاً رئيسيًا وحلقة وصل في استدامة سلاسل الإمداد عالمياً، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الاستباقية لمواجهة التضخم

وتعزيز الأمن الغذائي محلياً، كل ذلك في إطار سعي المملكة للإسهام في تعزيز استقرار ونمو الاقتصاد العالمي والمحلي.

2. تقلبات أسواق البترول

شهدت أسواق البترول بداية عام 2022م تطورات إيجابية مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي بسبب انتعاش الأسواق العالمية وتوقع تحسن الاقتصاد العالمي مصحوبًا بزيادة حركة النقل والسفر وتخفيف القيود المتصلة بالجائحة، حيث أدت هذه التطورات إلى تعافي أسواق البترول، والتي انعكس أثرها إيجابياً على أداء الإيرادات النفطية، فيما كان لارتفاع نمو مستويات الإنتاج خلال كامل العام انعكاسًا إيجابيًا على توقعات الناتج المحلي الحقيقي مدفوعًا بنمو الناتج المحلي للأنشطة النفطية.

ومع بداية شهر أكتوبر 2022م أقرت أوبك+ خلال اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثون، تخفيض الإنتاج من مستويات الإنتاج لشهر أكتوبر 2022م بمقدار 2 مليون برميل/يوميًا بدءًا من شهر نوفمبر 2022م، وذلك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول كإجراء احترازي في ظل توقعات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم العالمية وتأثير ذلك على الطلب على البترول. وتسعى المملكة من خلال سياستها البترولية وجهودها المبذولة في دعم اتفاقية أوبك+ لدعم استقرار الأسواق وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض لمواجهة أي مخاطر محتملة على مصالح المشاركين في السوق والصناعة البترولية ومصالح المستهلكين.

كما يساهم تبني الحكومة لقواعد الاستدامة المالية خلال المدى المتوسط والطويل في عملية التحول في آلية احتساب الإيرادات النفطية في عملية التخطيط المالي للدولة من التوقعات المستقبلية لسعر البترول إلى الإيرادات الهيكلية النفطية من خلال الاعتماد على سعر نفط معياري تاريخي بهدف بناء أسقف إنفاق أكثر استقرارًا وكذلك الحد من الإنفاق المساير لتذبذبات أسعار البترول، وربط الإنفاق بالإيرادات الهيكلية، ووضع ضوابط كمية للنمو في أسقف الإنفاق.

3. نمو الاقتصاد المحلي غير النفطي

يتأثر الاقتصاد المحلي بالآفاق الاقتصادية والأزمات المالية العالمية التي قد يترتب عليها تراجعات في نمو الأنشطة غير النفطية والتي قد تنعكس سلبًا على الخطط الاستثمارية وتنمية القطاع الخاص وذلك من خلال احتمالية عرقلة أو تباطؤ تنفيذ بعض المشاريع والبرامج المخطط لها والتي تدعم نمو النشاط الاقتصادي، إما نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل، أو الارتفاع في مستويات الأسعار والذي قد يساهم أيضاً في تراجع الدخل المتاح للفرد مؤثرًا بذلك على قرارات الادخار والإنفاق، مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك الخاص، أو احتمالية انخفاض الموارد المتاحة بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العالمي واضطرابات سلاسل الإمداد وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، وانعكاس ذلك على خطط نمو الاستثمارات المحلية.

إلاّ أن درجة تأثير هذه التطورات من المتوقع أن تكون محدودة على الاقتصاد السعودي؛ الذي أثبت صلابته في مواجهة الأزمات العالمية خلال الفترات الماضية، مثل مواجهة أزمة ارتفاع الأسعار عالميًا التي شكلت ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد المحلي، بجانب إطلاق مجموعة من التدابير بشكل استباقي لمواجهة أثر التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي يشهدها العالم، كتعزيز الأمن الغذائي مع استمرارية تقديم الخدمات الرئيسة بالمستوى المطلوب للمواطنين والمقيمين والدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية؛ الأمر الذي ساهم في استمرار انتعاش مؤشرات الطلب والاستهلاك المحلي منذ بداية العام حتى الآن.

كما أن المملكة تسعى إلى المضي قدمًا في إصلاحاتها الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، والاستفادة من الفرص المتاحة للتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع التي سيكون لها أثر اقتصادي واجتماعي مرتفع، بالإضافة إلى أن الخبرات السابقة التي اكتسبتها الحكومة خلال الأعوام الماضية جعلتها قادرة على مواجهة التحديات بالشكل المطلوب والتحكم في سرعة تنفيذ المشاريع دون التأثير على مستهدفاتها المالية، مما يعكس مدى مرونة الحكومة بالتعامل مع أبعاد الأزمة الحالية.

العوامل الإيجابية

بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية العالمية إلاّ أن هناك عوامل إيجابية تبرز مع هذه التحديات يمكن أن تسهم في تحسين الأداء المالي والاقتصادي عن التقديرات المعروضة لميزانية عام 2023م وعلى المدى المتوسط. ومن أبرزها توقعات بدء انحسار الضغوط التضخمية العالمية تبعاً لتشديد السياسات النقدية وتخفيض المعروض من النقد؛ والذي بدوره قد يقلل الضغط على الزيادات المرتقبة في أسعار الفائدة الأمريكية بما ينعكس على أسعار الفائدة المحلية، ويظهر الأثر الإيجابي من ذلك على انخفاض تكلفة التمويل الحكومي وتكلفة اقتراض القطاع الخاص، ومن شأن هذا إحداث تحسن إضافي في المؤشرات المالية والاقتصادية خلال العام القادم.

ومن ضمن أهداف ميزانية 2023م رفع مستوى كفاءة الإنفاق وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال زيادة مشاركة الصناديق في الإنفاق الرأسمالي كصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني والذي يُعدون المحرك الفاعل لتنمية وتنويع الاقتصاد السعودي. وفي حالة تقدم صندوق الاستثمارات العامة في تنفيذ المشاريع والبرامج المعززة لنمو القطاع الخاص بأكثر من المتوقع فسينعكس ذلك إيجابياً على نمو الاقتصاد غير النفطي والإيرادات الضريبية. كذلك في حالة حدوث استجابة أسرع من القطاع الخاص للمبادرات المحفزة للاستثمار والواردة بالاستراتيجية الوطنية للاستثمار والاستراتيجية الوطنية للصناعة واستراتيجية سلاسل الإمداد، ومساهمة ذلك في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى انتعاش وازدهار كل من قطاع السياحة والترفيه، كذلك تسريع مستويات التنفيذ للمشاريع والبرامج بشكل أكثر من المتوقع؛ كل هذه العوامل تؤثر إيجابًا على معدلات الاستهلاك والأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى مما يساهم في نمو الناتج غير النفطي والإيرادات غير النفطية؛ ومن ثَم احتمالية إحداث تحسن إضافي في المؤشرات المالية والاقتصادية خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط.

وضعت ميزانية عام 2023م والمدى المتوسط وفق إطار محدد يمكن للمالية العامة التعامل معه سواءً بارتفاع أو انخفاض الإيرادات، وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية أعدت عدة سيناريوهات للإيرادات واعتمدت الحكومة في ميزانية عام 2023م السيناريو الأساسي والذي يأخذ بالاعتبار تطورات النشاط الاقتصادي وأسواق البترول العالمية

والتحديات الجيوسياسية، بالإضافة إلى السيناريو الأقل والأعلى للإيرادات. وتساهم هذه السيناريوهات في استعداد الحكومة للتعامل مع أي من هذه السيناريوهات في حالة تحققها خاصة في ظل المرونة التي تتمتع بها النفقات وإمكانية خفضها في حالة الاحتياج لذلك، ولكن مع ضمان أن تكون التغيرات في النفقات الحكومية في نطاق ضيق لا يؤثر على نسب مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ.

سيناريوهات الإيرادات وفق تطورات الاقتصاد العالمي لعام 2023م

(مليار ريال)

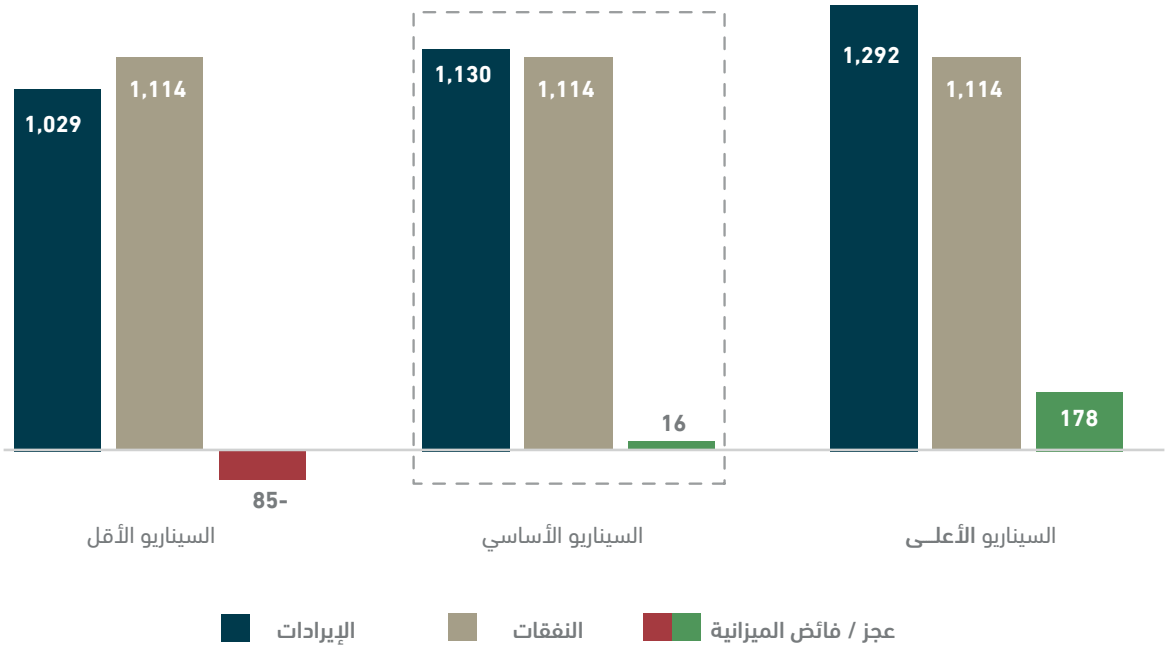

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تواصل تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها خلال الأعوام الماضية والتي تهدف إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية والذي ينعكس إيجابًا على استدامتها المالية ورفع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.